

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

آليات تعبئة الموارد التمويلية في الجزائر وسبل تفعيلها

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي.

تحت إشراف الأستاذة:

أوضايفية حدة

إعداد:

➤ بوسنان وردة


➤ كريستيل لامياء

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
وسيلة دموش	أستاذ محاضر قسم (أ)	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-
فتيحة بوشنيقر	أستاذ محاضر قسم (أ)	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-
حدة أوضايفية	أستاذ محاضر قسم (أ)	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-

السنة الجامعية : 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية - أطال الله في عمرها وحفظها من كل
سوء-

إلى الذي أفتخر عند ذكر اسمه-أبي رحمه الله-

إلى إخواني الأعزاء كل باسمه.

إلى زوجي وسندي في الحياة.

إلى عائلة زوجي وكل الأصدقاء وأخص بالذكر وردة

" لمياء كريثيل "

إهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها

بثبات بفضل الله أما بعد:

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي أمي الحنون-حفظها الله-

إلى من كان لي الدعم الأول ماديا ومعنويا أبي العزيز -حفظه الله-

إلى من جمعني بهم بيت واحد أخواتي الغاليات.

إلى أخي الوحيد بوبكر-حفظه الله- وأدامه لي سندا وفخرا.

إلى من سيجمعني به سقف واحد خطيبي "محمد"

إلى صديقتي كل باسمها.

إلى كل محب وباحث علم

"وردة بوسنان"

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد:

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا الذي منحنا العزيمة ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة " أوضايفية حدة" على

نصائحها وتوجيهاتها القيمة من أجل إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر أيضا لأعضاء اللجنة المقيّمة لهذا العمل.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آليات تعبئة الموارد التمويلية وسبل تفعيلها في الجزائر، حيث تم التعرض لأهم الموارد الداخلية والخارجية للتعبئة، مع إبراز مدى فعالية هذه الموارد في الاقتصاد، وذلك بتحليل دور كل مورد ومساهمته في عملية التمويل، فتفعيل هذه الموارد يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تأديته لدوره بفعالية، من أجل نجاح عملية تمويل مختلف الجوانب الاقتصادية قصد تحقيق التنمية للبلد.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الموارد التمويلية في الجزائر تعاني من عدة اختلالات و عراقيل تحول دون تأديتها لدورها المنوطة به. مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتفعيلها و تصحيح مسارها نحو الأهداف المسطرة لأجلها باعتبارها من أهم المنابع الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، وازدهار البلد.

الكلمات المفتاحية: الموارد التمويلية، التمويل، تعبئة الموارد، آليات، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Cette étude vise à identifier les mécanismes de mobilisation des ressources financières et les moyens de les activer en Algérie, où les ressources internes et externes les plus importantes pour la mobilisation ont été exposées, mettant en évidence l'efficacité de ces ressources dans l'économie, en analysant le rôle de chaque ressource et sa contribution au processus de financement L'activation de ces ressources est étroitement liée à la mesure dans laquelle elle remplit efficacement son rôle, pour le succès du financement des différents aspects économiques afin de réaliser le développement du pays.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats dont le plus important est que les ressources financières en Algérie souffrent de plusieurs déséquilibres et obstacles qui les empêchent de jouer le rôle qui leur est assigné. Ce qui appelle à plus d'efforts pour l'activer et corriger sa trajectoire vers les objectifs qui lui sont fixés, car c'est l'une des sources économiques les plus importantes qui affectent de manière significative l'activité économique et la prospérité du pays.

Mots clés : Ressources de financement, financement, mobilisation des ressources, mécanismes, développement économique.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	ملخص الدراسة
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ- ت	مقدمة
26-4	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموارد التمويلية.
4	تمهيد
13-5	المبحث الأول: ماهية الموارد التمويلية.
7-5	المطلب الأول: مفهوم الموارد التمويلية.
6-5	أولاً: مفهوم الموارد
7-6	ثانياً: مفهوم التمويل
6	1-1 تعريف التمويل
7-6	2-1 مفهوم التمويل الدولي
10-7	المطلب الثاني: أهمية الموارد التمويلية .
9-8	أولاً: أهمية التمويل.
10-9	ثانياً: أهمية الموارد.
-10	المطلب الثالث: أنواع الموارد التمويلية.
12-10	الفرع الأول: أنواع الموارد.
13-12	الفرع الثاني: أنواع التمويل.
23-13	المبحث الثاني: آليات تعبئة الموارد التمويلية.
19-13	المطلب الأول: الموارد الداخلية للتعبئة.
15-14	الفرع الأول: الادخار
17-16	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
19-17	الفرع الثالث: التحصيل الضريبي.

23-19	المطلب الثاني:المورد الخارجية لتعبئة.
20-19	الفرع الأول: الإعانات والمساعدات الخارجية.
22-21	الفرع الثاني: القروض الخارجية
23-22	الفرع الثالث:الاستثمار الأجنبي المباشر .
25-23	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.
25-23	المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية
25	المطلب الثاني: القيمة المضافة
.26	خلاصة الفصل الأول
53-27	الفصل الثاني: إشكالية التمويل في الجزائر .
27	تمهيد
44-28	المبحث الأول: تشخيص واقع تعبئة الموارد التمويلية في الجزائر.
37-28	المطلب الأول: واقع التمويل الداخلي في الجزائر.
31-28	أولا:تطور حجم الادخار العائلي في الجزائر
31-30	1-الصعوبات التي تعرقل الادخار العائلي.
34-31	ثانيا: تطور الإيرادات الضريبية في الجزائر.
34-33	1- الدور التمويلي للإيرادات الضريبية.
36-35	ثالثا: مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات.
37-36	1- تقلبات أسعار البترول وتمويل التنمية
44-37	المطلب الثاني: واقع التمويل الخارجي في الجزائر
38-37	أولا: تطورالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
39-38	1-الصعوبات التي يواجهها الاستثمار في الجزائر .
44-39	ثانيا: القروض الخارجية في الجزائر
43-41	1-أسباب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي
44-43	2-الآثار المترتبة عن القروض
52-44	المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في تفعيل الموارد التمويلية.
49-44	المطلب الأول: تفعيل الموارد الداخلية.
46-44	1-التنوع الاقتصادي
47-46	2-نشر وعي الادخار
48-47	3 -الحد من التهرب الضريبي

49-48	4-الحد من التبعية البترولوية.
52-49	المطلب الثاني: تفعيل الموارد الخارجية
50-49	1- تحسين المناخ الاستثماري
51-50	2- محاربة الفساد الإداري
52-51	3- تعبئة الإيرادات الضريبية.
52	4- الحوكمة الجيدة
53	خلاصة الفصل الثاني
56-54	خاتمة.
62-57	قائمة المراجع.

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	منحنى الادخار العائلي في الجزائر .	30
2	حصيلة الإيرادات الضريبية العادية خلال الفترة 2010-2018.	33
3	مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية.	36

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	إحصائيات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).	29
2	تطور حصيلة الإيرادات الضريبية المحصلة خلال الفترة 2010 - 2018.	31-32
3	مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات.	35
4	تطور أسعار البترول (2000-2018).	37
5	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2019.	38
6	يبين تطور القروض الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017.	40

مقدمة

مقدمة:

يحظى موضوع الموارد التمويلية باهتمام كبير على المستوى المحلي والدولي، لماله من أهمية في النهوض باقتصاديات الدول ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية، وتأثير كبير على كافة الجوانب سواء اقتصادية، سياسية، والاجتماعية...، ولتحقيق ذلك يتطلب وجود موارد مالية كافية لتمويل مختلف المشاريع التي تسهم في تحقيق عملية التنمية، فقلة التكوين الرأس مالي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي وضعف المؤسسات المالية وتعبئة المدخرات، كل ذلك أدى إلى التركيز على مورد تمويلي وحيد في الجزائر، والعديد من الدول التي تعتمد على البترول بصفة كبيرة لتمويل عملية التنمية، ومن هذا المنطلق نجد أن الموارد التمويلية تلعب دورا استراتيجيا لسد العجز الموجود داخل البلد.

إن إمداد الدولة بالأموال اللازمة لنشأتها يعتبر من أكبر العقبات للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، فعملية تكوين الأموال، وتوفير المدخرات وتحصيل الضرائب وجلب الاستثمارات الأجنبية تتضمن إتباع طرق وآليات مدروسة من أجل الحصول على التنمية الاقتصادية، لكن ما يحيط بأوضاع الادخار وإمكانيات الاستثمار في الجزائر مازال يمثل عقبة كبيرة في سبيل التنمية الاقتصادية، فالجزائر تفتقد إلى المناخ الاقتصادي الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية وتوفير المدخرات إن وجدت وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

ففي ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها معظم الدول ومن بينها الجزائر، يتحتم عليها مواكبة هذه التغيرات بغية تحقيق تنمية شاملة ومستدامة من خلال العمل على إنعاش الاقتصاد وتجديد كل الموارد المتاحة سواء الداخلية أو الخارجية، ومن أجل النهوض باقتصاد خارج قطاع المحروقات والتملص من الاقتصاد الريعي.

وعليه وجب تبني سياسة فعلية بتنويع مصادر الدخل عن طريق اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك، من خلال العمل على تعبئة المدخرات المحلية وتفعيل تحصيل الضرائب والحد من التهرب الضريبي، وتوفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الاهتمام ببقية القطاعات.

انطلاقا من هذا الإشكال يمكننا طرح الإشكالية التالية التي تفيدها في تعميق البحث وفق مايلي:

- ماهو واقع تعبئة الموارد التمويلية وسبل تفعيلها في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما أهمية المواد التمويلية؟

- مانوع الموارد التمويلية المعتمدة في الجزائر ؟



- كيف يمكن للجزائر تفعيل آليات تعبئة مواردها التمويلية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- تلعب الموارد التمويلية دورا إيجابيا في عملية تمويل العمليات الانتاجية من اجل نجاح النشاط الاقتصادي.
- للموارد التمويلية في الجزائر أهمية كبيرة في تمويل مختلف القوى الانتاجية وتكوين رؤوس الاموال الجديدة.
- تتنوع الموارد التمويلية في الجزائر بين موارد داخلية واخرى خارجية.
- عملية تفعيل الموارد التمويلية تستوجب تبني سياسات واضحة وفعالة من اجل القدرة على التحكم في مختلف مواردها بالاضافة الى التنوع الاقتصادي.

✓ مبررات اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

• الأسباب الموضوعية:

- تسليط الضوء على مختلف الموارد التمويلية ودورها في تمويل للاقتصاد.
- محاولة معرفة طرق أو كيفية تفعيل هذه الموارد.

• الأسباب الذاتية:

- تزويد الوعي الثقافي حول الموضوع.
- قلة الدراسات في هذا المجال.

✓ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا هذا الوصول إلى الأهداف التالية:

- توفير الإطار النظري الشامل للموارد التمويلية.
- معرفة أهم الموارد التمويلية التي تخدم الاقتصاد الجزائري.
- التطرق إلى واقع الموارد الداخلية والخارجية في الجزائر.
- الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجهها الجزائر في تفعيل مواردها التمويلية.



✓ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز آليات تعبئة الموارد التمويلية في الجزائر وضرورة تفعيلها من خلال البحث عن الطرق والإجراءات المناسبة لذلك، خاصة مع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على البترول وماله من سلبيات التمويل.

✓ منهج الدراسة:

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة ونفي الفرضيات تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم وعرض المعلومات خاصة في مجال البحث وتفسير تلك المعلومات والتطرق إلى وصف الدراسات السابقة في هذا المجال من خلال أهم المؤشرات المرتبطة بذلك.

✓ صعوبات الدراسة:

➤ صعوبة الوصول إلى دراسات سابقة حول الموضوع محل الدراسة .

➤ تفرع الموضوع وتشعبه.

✓ هيكلية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للموارد التمويلية من خلال تقديم أهم الجوانب المتعلقة بالموارد والتمويل، وأخيرا عرض الأدبيات التطبيقية المتمثلة في الدراسات السابقة والقيمة المضافة، في حين خصصنا الفصل الثاني لدراسة واقع تعبئة الموارد التمويلية في الجزائر حيث تم عرض النتائج ومناقشتها واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموارد التمويلية.

المبحث الأول: ماهية الموارد التمويلية.

المبحث الثاني: آليات تعبئة الموارد التمويلية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تمهيد:

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر للموارد التمويلية على أنها حتمية لزيادة الطاقات الإنتاجية للدول، وتوفير العوائد اللازمة لتمويل العمليات الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتشكل الموارد التمويلية النواة الأساسية للتنمية والنهوض بالاقتصاد.

إنّ أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، والتي ستزداد حدتها مستقبلا في قضية الموارد التمويلية وكيفية تمويلها، لتكوين رأس مال من أجل التنمية والتي تعتمد على مصادر متعددة وأشكال مختلفة، حيث تلعب الموارد التمويلية دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية وداخل وخارج البلد.

ونظرا للإيجابية الاقتصادية للموارد التمويلية من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي، حسب حاجة الاقتصاد وحالته، حيث لم تعد الموارد مرتبطة بأداء مهام محددة، بل أداة أساسية للتأثير عن طريق مصادرها ومن أجل تتبع تطورها وإبراز أهميتها، وتحليل هذه المصادر؛ قسمنا فصلنا هذا إلى:

المبحث الأول: ماهية الموارد التمويلية.

المبحث الثاني: آليات تعبئة الموارد التمويلية.

المبحث الأول: ماهية الموارد التمويلية:

تأتي دراسة موضوع الموارد التمويلية ضمن الموضوعات الأساسية للاقتصاد الكلي، إن اعتبرت الأداة التي تهتم بتوفير العوائد المالية من أجل تعبئة العمليات الإنتاجية وتويلها لدعم النمو واستثمارات البنية التحتية.

تقسمت الموارد التمويلية إلى موارد داخلية وخارجية من أجل تمويل متطلبات البلد وتحقيق عائد الربح والتنمية وإستمرار النشاط الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الموارد التمويلية:

سنحاول في هذا الجزء تعريف الموارد كمحتوى أو ماهية حيث أن دراستنا الحالية كعلم تنتمي إلى أحد فروع علم الإقتصاد، فإننا عند تحديد مفهوم الموازي، يمكن القول أنها المصدر المعروف للثروة، وكل مايشبع حاجات الإنسان من وسائل سواء كان بطريقة مباشرة أو غيرمباشرة، التي اكتشف الإنسان أهميتها وثقف ذهنه عن تطوير الأساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه.

وعلى ذلك يمكن أن نميز بين نوعين من الموارد إستطاع الإنسان حتى الآن أن يتعرف عليها، وهما الطبيعة والإنسان نفسه.

أولاً: مفهوم الموارد:

ويمكن تعريف الموارد أنها الشيء الصالح للإنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات البشرية بالإضافة إلى أنه يطلق عليها عناصر الإنتاج أو المدخلات العملية الإنتاجية وغالبا ماتتصف الموارد الإقتصادية بالندرة النسبية أي أن القدر المتاح منها عادة ما يكون غير كافي لانتاج السلع والخدمات البشرية المتعددة والمتجددة.

وإن من أهم أنواع الموارد؛ هي الموارد الطبيعية التي تتراكم في باطن الأرض، والتي تمثل المصدر الأساسي للحصول على الطاقة وتنقسم إلى الغاز الطبيعي والوقود الأحفوري والنفط.

وإن كانت الموارد بالمعنى السابق تشير إلى كل مايمكن أن يعد للدخول في دائرة الإستغلال الإقتصادي، فإن عوامل الإنتاج إنما تمثل ذلك الجزء من الموارد الإقتصادية الذي تم إعداده فعلا للمساهمة في العملية الإنتاجية يسمى (موارد المدخلات)، معنى ذلك أن أقصى مايمكن المشاركة به فعلا في عملية الإنتاج (المدخلات) لا يمكن أن يتعدى بأي حال من الأحوال عوامل الإنتاج¹.

أما إذا كان حجم المدخلات أقل من حجم عوامل الإنتاج، فإن الفرق بينهما يمثل موارد غير مستغلة.

¹ -رمضان محمد المقاد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عيان، إقتصاديات الموارد والبيئة، كلية علوم التجارية، جامعة الإسكندرية، مصر 2003، ص8.

نستنتج مما سبق أن كل المذخلات هي عوامل إنتاج وكل عوامل إنتاج هي موارد إقتصادية. وأن الموارد الإقتصادية هي الداعم الأساسي لكل نشاط إقتصادي.

ثانياً: مفهوم التمويل:

قبل التطرق للمفهوم التمويل الدولي ينبغي أن نستعرض أولاً مفهوم التمويل بالشكل العام

1-1 تعريف التمويل:

لقد عرف التمويل بأنه "إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الإقتصادية خاصة في البلدان النامية، إذا لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يغل فائدة بغير وجود رأس المال؛ ويقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط إقتصادي¹.

وقد جاء كذلك تعريفه بأنه "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام"²، كما عرف أيضاً بأنه "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها"³.

من خلال هذه التعاريف يمكن الإستخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الإقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.

ويعتبر التمويل من أهم القرارات تتخذها الدولة والتي يكون لها تأثير كبير على سياستها المالية ونموها وتطويرها في المستقبل، فهو يمثل الركيزة الأساسية في إستمرار عمليات النشاط الإقتصادي فإن لم تفلح الدولة في مقابلة احتياجاتها المالية من سيولة وعجزت عن الحصول على تمويل لتغطية تلك الإلتزامات، فإنها تكون مهددة بخطر قد يؤدي في النهاية إلى تصفية مشاريعها وإفلاسها.

1-2 مفهوم التمويل الدولي:

يقصد بالتمويل الدولي "كافة الأموال التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية وفقاً لشروط يحددها سوق المال"، كما يتوقف حجم التمويل الدولي على حجم تمويل واحتياجات الدولة، أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية⁴.

¹ - محمد توفيق، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972، ص 6.

² - حسين الهموندي، المؤسسات الإقتصادية، دار النهضة، لبنان، 1980، ص 38.

³ - طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 21.

⁴ - عبد الغفار حنيفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 385.

كما ينظر إليه على أنه "جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض التمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي¹.

وانطلاقاً مما سبق فإن التمويل الدولي يمثل ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، إن من المعروف أن العلاقات المذكورة تأخذ بعددين رئيسيين، يتمثل أولها بالجانب السلعي للاقتصاد الدولي، وثانيها هو الجانب النقدي أو المالي الذي عادة ما يرافق إنسياب السلع أو الخدمات فيها بين دول العالم، إضافة إلى التدفقات الدولية لأغراض الإستثمار الخارجي بمختلف أنواعه.

ويقصد به أيضاً الآليات التي يوفرها النظام النقدي الدولي بمؤسساته المختلفة (المتعددة الأطراف، الرسمية الخاصة) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية، سواء تلك المتجهة لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات أو أغراض ذاتية تتعلق بغرض العوائد أو لأغراض تمويل التنمية².

كما يعرف التمويل المالي الدولي، هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية، وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذا أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وإن يكون بالقيمة المطلوبة، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب.

وبهذا المعنى تتضمن الآليات والوسائل المتاحة لتسوية المدفوعات الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بأشكالها المختلفة، فضلاً عن أنه يمثل المستوى الإجرائي لعمل النظام النقدي وأداته³.

بناء على ما تقدم نعتبر في ما سيأتي من فصول ضده الدراسة أن الموارد التمويلية هي تلك المنابع التي تدر فوائض مالية تغذي العملية الإنتاجية لدعم النمو وإستثمارات البنية التحتية التي تسهم في زيادة الطاقة الإستيعابية للاقتصاد، لما يحقق التنمية وهي أيضاً ما تم تحصيله وتحليله، على شكل مدخلات من أجل تمويل العملية الإنتاجية، قصد سد العجز الموجود داخل هذه العملية وتفعيل عملية الإنتاج الاقتصادية من أجل نجاح النشاط الاقتصادي وتحقيق عائد الربح والتنمية واستمرار النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهمية الموارد التمويلية:

تعتبر الموارد التمويلية بمثابة الدورة الدموية في الإقتصاد حيث يجب أن تضح هذه الموارد عبر قنوات مختلفة حتى تحقق الأهداف الإستراتيجية المسطرة من قبل الدولة.

¹-عازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار رائد للنشر، الأردن، 2006، ص255.

²-عمار عبد الهادي شلال، التمويل الدولي والعمليات الإفتراضية للصندوق العربي لإنماء الإقتصاد والإجتماعي للفترة (1974-

2009)، العدد7، جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2011، ص193.

³-الجباري عمر محي الدين، التمويل الدولي، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، 2009، ص29.

أولاً: أهمية التمويل :

تتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية أن الموارد التمويلية تتجدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال، وتطور أسعار عناصر ومستلزمات انتاج السلع وخدمات الإستثمار خلال فترة التنفيذ¹.

وبالتالي فإنّ التمويل يوفر الموارد والأموال اللازمة لإنفاقها على الإستثمارات وزيادة الإنتاج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وفي الإقتصاديات المعاصرة يعد التمويل العنصر الأساسي في تطور القوى الإنتاجية، وتكوين رؤوس الأموال الجديدة والتي تستخدم مرة أخرى في تطوير والتوسيع والنمو المستمر، وتحتاج المشروعات الإستثمارية إلى تمويل في مرحلة الإعداد وفي مرحلة تمويل عملية الإستثمار وفي مرحلة الإنتاج، وفي مرحلة التسويق، وبالتالي فإنّ العملية الإنتاجية والتمويلية مرتبطة بدورة النقود في الاقتصاد الوطني، بحيث تتحول منه النقود خلال هذه المراحل الأربعة السابقة الذكر إلى سلع وخدمات ثم تعود هذه بدورها ثانياً إلى نقود بعد تسويقها².

ويعتبر التمويل أيضاً بمثابة الدم الجاري للمشروع³، وتظهر أهميته أيضاً في دوره الفعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق مايلي⁴:

- ✓ تحقيق والإيفاء بالمبادرات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعة والخدمية) بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي.
- ✓ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع، حيث يترتب عنها إنجاز فرص جديدة للعمل للحدّ من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة.
- ✓ تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (القروض والإستثمارات...إلخ).
- ✓ تأمين الإلتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصاً في حالة حصول حرب أو مطالبة بتعويضات مالية.

ومن هنا تبرز أهمية التمويل بأنه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية في الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي.

¹ - شوقي حسين، الموارد التمويلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 42.

² - عبد اللطيف مصطفى، لتمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الإستدانة وإقتصاديات الأسواق المالية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 78.

³ - عدنان هشام السمراني، الإدارة المالية، دار الصفاء، عمان الأردن، 1997، ص 283.

⁴ - مأمون عبد الناصر ومصطفى كافي ويوسف كافي، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2016، ص 24.

ولكن حتى يؤدي التمويل هذا الدور المنوط به لا بد من استخدام هذه الموارد استخداماً كافياً حتى نضمن أعلى معدل للنمو للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

ثانياً: أهمية الموارد:

تعرف الموارد الاقتصادية بأنها العوامل المستخدمة في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، أو يمكن تعريفها بأنها المدخلات التي تستخدم لإنشاء الموارد أو تقديم الخدمات، ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى (موارد بشرية، صناعية، طبيعية).

وتكمن أهمية الموارد الاقتصادية بأن علاقتها مهمة بالاقتصاد حيث أن الاقتصاد هو نظام من المؤسسات والمنظمات التي تساعد في تسهيل أو المشاركة بشكل مباشر في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، والهدف منه هو تحقيق الاستخدام الأكثر فعالية للموارد التي تزيد من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، إن تقدم الإنسان وتطوره يتوقف أساساً على الموارد الطبيعية التي تلبي مطالبه وتشبع الكثير من رغباته واحتياجاته من ظهور الجنس البشري على الأرض، ويعتمد معدل دخل الفرد ومستواه المعيشي في دول والأقاليم إلى حد كبير على ما تملكه الدول من موارد طبيعية، تلعب أيضاً الموارد المصنعة عنصر مهم في بناء الاقتصاد الوطني، من حيث التغيير في تركيبة الهيكل الاقتصادي للدول ومؤشر إلى نسبة الزيادة في الدخل الوطني، فعملية التصنيع لا تغطي مجرد النشاط الاقتصادي، فهي أكبر من ذلك بكثير، وبالتالي الدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية¹.

الطلب على المنتجات المصنعة يزداد بسرعة أكبر مقارنة بالطلب على المنتجات الأولية، القطاع الصناعي يخلق وفرات خارجية أكبر من باقي القطاعات، التصنيع يحقق تنويع أكبر، وبالتالي يقلل من حالة تبعية للاقتصاديات المتقدمة.

وتعود أهمية دراسة الموارد الاقتصادية للأسباب التالية²:

- ✓ ضرورة الحفاظ على موارد المجتمع المتاحة، واستغلالها استغلالاً أمثل.
- ✓ أهمية تجنب الأزمات الاقتصادية والقيام بعمليات التخطيط الاقتصادي على أسس علمية.
- ✓ ظهور أزمات عالمية كأزمة الطاقة والغذاء والمديونية والتلوث البيئي.
- ✓ لأن وجود الموارد يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.
- ✓ ندرة الموارد وتعدد الحاجات البشرية.
- ✓ حماية للموارد والحفاظ عليها.
- ✓ لا يمكن لأي تخطيط اقتصادي أن يحقق أهدافه دون الاستعاب والمعرفة الكاملة للموارد موقعا وكما.

¹ - محمد آدم، ماهية الموارد الاقتصادية وأنواعها، العدد 50، تشرين الأول 2000، ص 12.

² - أحمد مندور، أحمد رمضان، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص 9، ص 10.

المطلب الثالث: أنواع الموارد التمويلية:

نظرا لنقص مصادر التمويل المحلية وقلة الموارد والمدخرات قد تحتاج العديد من الدول النامية خاصة المنخفضة الدخل إلى موارد تمويلية لسدّ الفجوة، ودفع عجلة التنمية.

الفرع الأول: أنواع الموارد:

نتناول فيمايلي أنواع الموارد من حيث أصلها موضحين بالنسبة لكل نوع طبيعة توزيعه وقدرته على التجدد كلما كان ذلك ممكنا.

أولا: الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان، أو يستخدمها لبناء حضارته، وتعرف أليا بأنها الموارد ذات الفائدة للإنسان والممكن استخلاصها من الطبيعة والتعامل معها كسلعة مهمة في التجارة المحلية والدولية، ويتضمن هذا التعريف "المعادن، الصخور، مصادر الطاقة، التربة، المياه السطحية والجوفية"¹.

نجد كذلك ضمن الموارد الطبيعية موارد متجددة، وهي موارد قابلة لدوام في وجودها، بسبب قدرة المورد على التجدد للمحافظة على نوعه، وأن هذا المورد متجدد بطبيعته (الماء) بمعنى أنه يزداد زيادة طبيعية، ويحتاج فقط لتنظيم استخدامه حتى يستقر وجوده ويستمر الإنتفاع به، على خلاف الموارد غير المتجددة (النابضة) فهي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الإنسان أو التي يستغرق تجدها ملايين السنين، أنها غير متجددة المصدر، وتؤخذ عادة من باطن الأرض مثل الفحم والبترو...، وتلك الموارد يكون عرضة للنضوب والنفاد بأن معدل إستهلاكها يفوق معدل تعويضها ومن هنا سميت تلك الموارد بغير المتجددة².

مما تقدم يمكننا القول بأن الموارد الطبيعية عديدة كل حسب تصنيفه، ومن خلال بحثنا هذا اقتصرنا على أنواع الاقتصادية للموارد، لأن توفرها يعد العامل المساعد للتنمية الاقتصادية ولكن عدم وجوده لا يحرم دولة ما من فرصتها في التنمية الاقتصادية، بسبب التعويض الناتج عن إستثمار التكنولوجيا والتطور العلمي، لكن الأمر مرهون بقدرة الدولة على توفير أسباب التعويض.

ثانيا: الموارد البشرية:

¹-حسين سيد أحمد أبو العينين، الموارد الاقتصادية، الطبعة 2، الإسكندرية، 1974، ص31.

²- فاضل شعير الشمري، الموارد البشرية والإقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والإمارات-دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية، جامعة النهدين، مصر، 2012-2013، ص21.

نوعية العنصر البشري وهي إما نوعية مكتسبة عبارة عن مجموعة مهارات وخبرات، أو يكتسبها عن طريق التعليم والتدريب وإما أن تكون نوعية ذاتية ويقصد بها المواهب الخاصة الفنية أو الابتكارية التي يخصص الله بها فئة قليلة من البشر يولدون بها، ونظرا لأهمية المورد البشري، بدأ حديثا خلال العقدين الماضيين وبالتحديد مع بداية الستينات الإهتمام جديا بدراسة (اقتصاديات الموارد البشرية) كفرع مستقل من فروع علم الاقتصاد، وفي الواقع فإن دراسة اقتصاديات الموارد البشرية تركز أساسا على ثلاث عوامل تؤثر في نوعية وتوزيع القوى البشرية فاققتصاديات التعليم واقتصاديات الصحة تؤثر في نوعية المورد البشري بينما تؤثر اقتصاديات الهجرة في توزيع الموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك يجب الإهتمام بالبرامج الصحية فبجانب أنها تؤدي إلى تحقيق زيادة كمية في حجم العنصر البشري، إلا أنها من الناحية النوعية تثبت وجودها بالنسبة إلى قدرة العنصر البشري على التجديد حيث أن التحسينات في المستويات الصحية تؤدي إلى تحسين نوعية العنصر البشري بزيادة قدرته الإنتاجية¹.

ثالثا: الموارد المصنعة:

وهذه الموارد هي نتاج تفاعل الإنسان مع طبيعة وتعرف أساسا برأس المال المادي، ويضم رأس المال المادي مكونات عديدة مثل الموارد الطبيعية المستخرجة من الأرض بعد معالجتها صناعيا وتحويلها إلى معدات وآلات إنتاجية (كالحديد والألمنيوم) وجميع التجهيزات الأساسية من مباني وخلافه، التي تسبق النشاط الصناعي، كذلك فالمنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات (كالقمح والقطن والصون)، في شكل من أشكال رأس المال المادي، والموارد المصنعة لا تنصب فقط على رأس مال المادي بأشكاله المختلفة بل تنسحب أيضا إلى نوع آخر من رأس مال يطلق عليه البعض (رأس مال الإجتماعي)، أو ما يعرف بالاسم (النسبة الإقتصادية الأساسية) والذي يتمثل في مجموعة الطرق والإنشاءات والجسور وخطوط السكك الحديدية وبعض المجاري والمحيطات المائية التي استخدمها الإنسان مثل سد بن هارون بميلة.

ويمثل رأس المال الإجتماعي ضرورة أساسية لمزاولة النشاط الصناعي لما لوجوده من أهمية قصوى فيما يتعلق بربط مواطن وجود الموارد الأولية بأماكن الإنتاج ثم بأماكن الإستهلاك.

ومن ناحية التوزيع الجغرافي فإن الموارد المصنعة بعضها موجود في المنتجات الزراعية التي تدخل كمادة أولية في بعض الصناعات كالقمح والقطن والصوف وبعضها يوجد في أماكن محدودة كالحديد والألمنيوم والمعالم الأثرية.

أما من حيث القدرة على التجدد فإن بعض الموارد المصنعة يمكن أن يستمر الإنسان في الحفاظ عليها من رأس المال الإجتماعي والمعالم الأثرية، بينما بعض الموارد المصنعة يعتبر من قبيل الموارد الفانية مثل المنتجات الزراعية الأولية، أوالموارد الطبيعية المعالجة صناعية².

¹- احسان محمد الحسن، فاضل عباس الحسن، الموارد البشرية، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1982م، ص3.

²- فاضل شعير الشمري، الموارد البشرية والموارد الإقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والإمارات دراسة مقارنة، ص24.

الفرع الثاني: أنواع التمويل:

تتنوع أشكال وأنواع التمويل الدولي المقدم ضمن برامج ونشاطات الدول والجهات المانحة والمنظمات الدولية، وهو يأخذ أشكال متعددة نوردتها على النحو التالي¹:

1- التمويل المباشر:

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، وهو يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات والأفراد، هيئات حكومية) وينقسم إلى:

- المؤسسات: تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المذخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة.
- الحكومة: تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أدونات الخزينة.
- الأفراد: وهي تتمثل في المساهمات المادية التي يقدمها الأفراد بدافع العمل الخيري، وهي قد تكون على شكل تبرعات نقدية أو معدنية.

2- التمويل الغير مباشر:

يعبر عن طرق وأساليب التمويل غير مباشرة حيث تكون العلاقة بين المقرض والمقترض علاقة غير مباشرة ويتم عبر وسطاء ماليين، مثل سماسرة الأوراق المالية في الأسواق المالية والبنوك، ويتمثل دور الوسيط في محاولة التوفيق بين المتطلبات القانونية والاقتصادية للمذخرين والمستثمرين، وهناك أنواع أخرى للتمويل غير مباشر، منها بعض الضمانات المستخدمة في عمليات الإستيراد والتصدير، مثل الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

3- التمويل المحلي:

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (القروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها... إلخ) وهذا النوع من التمويل يخدم بقطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من هيئات الحكومية.

4- التمويل الخارجي:

¹ - مرابط بلال، سليمة ظبايبي، إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الإذخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر، ص 19-20.

هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل: البورصات، الهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي لإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية. بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تكون على شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج "ميدا" الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة¹.

المبحث الثاني: آليات تعبئة الموارد التمويلية:

تحتاج عملية التنمية للموارد المالية بشكل مستمر من أجل ضمان استدامتها وعلى هذا الأساس تصبح العلاقة بين التنمية، والموارد المالية علاقة وثيقة.

تستند بشكل كبير على العلاقة القائمة بين الإستثمار والإدخار، مما يجعل الدولة تستعين بموارد داخلية وخارجية من أجل التعبئة وتمويل تنميتها الاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الموارد الداخلية للتعبئة:

تعتبر الموارد الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدولة الإعتماد عليها في عملية التمويل، ونعني بها جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة في الاقتصاد المحلي سواء كانت مستقلة أو غير مستقلة، ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

تتمثل الموارد الداخلية بصفة أساسية في مدخرات العائلات وقطاع الأعمال والمدخرات الحكومية حيث تكون هذه المدخرات اختيارية أو إجبارية.

قبل التطرق إلى معرفة المدخرات الإختيارية لابد من تجديد مفهوم الإدخار.

الفرع الأول: مفهوم الإدخار:

"يعرف الإدخار بأنه عبارة عن الإحتفاظ بقسط من الدخل المتاح احتياطا للظروف المستقبلية"²، وهو "العمليات التي يعتمد عليها في الإستهلاك المستقبلي بدل الإستهلاك الحاضر"¹، ويعتبر أيضا "الإدخار ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لم يستهلك"².

¹ - مرابط بلال، سليمة طبائبية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² - خلادي إيمان نور اليقين، دور الإخار العائلي في تمويل التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 56.

1- المدخرات الاختيارية:

وهي تشمل كل المدخرات التي تقوم بها العائلات، وقطاع الأعمال وهي تتضمن:

أ-مدخرات القطاع العائلي:

يتمثل إيداع العائلات في الفرق بين الدخل المتاح ومجموع الإنفاق على مختلف أوجه الإستهلاك، ويمثل هذا النوع من المدخرات نسبة معتبرة في الدول النامية، والملاحظ في هذا المجال هو ضعف قدرات الإيداع المحلي في إجمالي الدول المتخلفة نظرا لانخفاض مستويات الدخل في أغلب هذه الدول، وهو ما يستدعي بدل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات الإيداع لدى الأفراد.

ب-مدخرات قطاع الأعمال:

ويشمل كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح والتي تشكل مصدرا للإيداع، وتقسّم مدخرات قطاع الأعمال إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاص، ومدخرات قطاع الأعمال المختلط، ومدخرات قطاع الأعمال العام³.

2- المدخرات الإجبارية:

وتشمل على الإيداع الذي يقتطع بصفة إجبارية من الدخل المحققة لدى الأفراد ويتمثل في الإيداع الحكومي، والإيداع الجماعي والتمويل التضخمي.

أ-الإيداع الحكومي:

يعرف الإيداع الحكومي على أنه الفرق بين المجموع التي تحصل عليها الدولة، سواء كانت إيرادات سيادية والمتمثلة في الضرائب والرسوم بأنواعها وإيرادات أملاك الدولة، أو إيرادات استثنائية والنفقات العامة والإستثمارات الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الإستثمارات وتسديد أقساط الديون، أما في حالة وجود عجز فيتم تمويله عن طريق زيادة الإيرادات العامة مع تثبيت النفقات العامة، أو زيادتها بنسبة تقل عن نسبة زيادة الإيرادات

¹ - دحو محمد، أثر الإيداع المحلي على النمو الاقتصادي، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، جوان 2019، العدد4، المجلد8، جامعة أدرار، ص666.

² - christian Rmain, 24 mots cles de l'économie et de la gestion, France, édition maxi, live, 2004, p52.

³ -عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص13.

العامة¹ أو عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة حيث تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها وضغط نفقاتها من أجل تحقيق فائض لتغطية متطلبات التنمية.

ب- التمويل التضخمي:

في بعض الفترات تلجأ السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الإعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، وذلك عبر إصدار نقود ورقية جديدة أو عن طريق الإقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى هذا الإجراء بالتمويل التضخمي.

ج- الإدخار الجماعي:

وهي تمثل الإدخارات التي اقتطعت من بعض الفئات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة مثل أرصدة صناديق التأمينات الإجتماعية².

يؤدي الإدخار دورا هاما وفعالا في تمويل الإستثمارات فهو وسيلة من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة، وتقع مسؤوليته على الأسرة والدولة، ويعتبر واحد من أهم وسائل تحسين المعيشة وزيادة الثروة، كما يعمل على تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني، لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار، بالإضافة إلى توفير التمويل المحلي المطلوب للمشروعات التنموية من دون اصرار الدولة إلى اللجوء لزيادة الضرائب ولوسائل التمويل التوسعية، التي تؤدي إلى زيادة حدة التضخم، ويعمل كذلك على امتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات³.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة:

وردت للإيرادات العامة عدة تعاريف يمكن من خلالها استنباط المفاهيم الأساسية لها:

أولا- مفهوم الإيرادات العامة:

¹ -henri gazal et pierre vajda ,les pieges de l'épargne ; edition du seuil paris ;1999, p53.

² -محمد فوزي، أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص47.

³ -كبير المولود، الإدخار وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1970-2004، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص18.

الإيرادات العامة في المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها¹.

وتعرف الإيرادات العامة أيضا: "أنها الموارد الإقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة"².

كما ورد في تعريف آخر للإيرادات العامة أنها "جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنودا بإيرادات العامة في موازنة العامة"³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها: "مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة، وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود القدرة المالية اللازمة وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل القومي في حدود القدرة المالية القومية، أو من الخارج عنه عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام.

ثانيا- مصادر الإيرادات العامة:

وتمثلت مصادر الإيرادات العامة فيمايلي:

1-الإيرادات من أملاك الدولة:

تملك الدولة أموال منقولة كالسلع التي تتبعها والخدمات التي تقدمها وأموال غير منقولة كالعقارات، المناجم، الغابات وآبار النفط، فإيرادات هذه الأموال تساعد الدول على القيام بالأعباء الملقة على عاتقها⁴.

2-الإيرادات من الضرائب والرسوم:

تعتبر الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها، وأن طبيعة الضرائب وأهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية والإقتصادية⁵، فالضريبة هي: "مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع".

¹-حسين عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص385.

²-محمود حسين وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص52.

³-غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، ص48.

⁴-سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص87.

⁵-حياة بن اسماعيل، تطور إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار إتراد للنشر، القاهرة، 2009، ص9.

3- الإيرادات من الرسوم:

يعتبر الرسم مصدر آخر من مصادر الإيرادات العامة في الدولة، ويعد الإيرادات الدورية والمنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتساهم في تمويل نفقاتها العامة، كما يعمل على تنظيم الخدمة والحد من الإستغلال.

ويعرف الرسم على أنه "مبلغ من المال تجنيه الدولة، أو أحد الأشخاص العامة الأخرى، جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة"¹.

4- الإيرادات من القروض العامة:

يعد القرض دين مستحق على الدولة يصدر بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها².

5- الإيرادات من الإصدار النقدي الجديد:

ونعني بها قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد، خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الإعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة وعلى إفتراض ثبات سرعة النقود³.

الفرع الثالث: التحصيل الضريبي:

تعتبر عملية التحصيل الضريبي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى نقل دين الضريبة⁴، من ذمة المكلف إلى مصلحة قباضات الضرائب التابعة لمديرية الضرائب والتي تنقلها بدورها إلى الخزينة العمومية وذلك طبقا للقواعد القانونية المطبقة في هذا الإطار وتتم العملية إما بصورة نقدية أو ما يماثلها من شيكات وحوالات بريدية، أو بصورة عينية والتي نلاحظ اختفاءها حاليا بالرغم من عدم إلغائها بإستثناء المجتمعات الزراعية التي مازالت تتعامل بها، كما نجد التشريعات تسمح باستعمال بعض من السندات الحكومية للوفاء ببعض الضرائب⁵.

➤ أشكال التحصيل الضريبي:

وتعرف الإدارة الضريبية عدة أشكال وطرق تقوم من ورائها بجمع مختلف ديونها لدى المكلفين بها، فمنها ما هو منظم من طرفها مباشرة وذلك عن طريق جداول مهيئة من قبل أعوانها فنجد فيه قائمة بأسماء المكلفين ومكان فرض الضريبة وكذا نوعها ومبلغها.

¹ - محمد طاقة، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للمشر، عمان، الأردن، 2007، ص 87.

² - حياة بن اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁴ - لجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 14.

⁵ - محرز محمد عباس، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار صومة، الجزائر، ص 156.

كما يمكن أن يكون عن طريق التصريح الذي يقدم من طرف المكلف وهذا ما يسمى بالتصريح المراقب (التصريح الطوعي) فيقوم المكلف بدفع ما عليه من ضرائب بمجرد حلول آجال الدفع، ويتضمن هذا التصريح كل المعلومات الخاصة بنشاطه ومدخله، وبناء على هذا الأخير تقوم الإدارة بتحديد أسس الضريبة لكن العدالة الضريبية تستوجب صدق وسلامة البيانات الواردة في التصريح وهو النظام الذي أخذ به المشرع الجزائري¹.

➤ أهداف التحصيل الضريبي وأهمية:

إنّ للعملية الجبائية أهمية بالغة في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتسعى في هذا الصدد إدارة الضرائب من وراء عملية التحصيل إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:²

- ✓ الحفاظ على الاقتصاد الوطني المتواصل لميزانية الدولة .
- ✓ تحصيل الضريبة سنويا من أهم الإيرادات الدولة يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها.
- ✓ تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال الحد من الاستهلاك غير ضروري.
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل.

وتتجلى أهداف عملية التحصيل الضريبي في³:

- ✓ تعدّ الضرائب من أهم الموارد المالية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية.
- ✓ إنّ الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة.
- ✓ تعدّ مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سلفا، كما أنّها تجعل جميع الخطوات السابقة لها، لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل

وبناء على ماسبق يمكن القول أنّ الموارد الداخلية للتمويل تشكل أدوات فعالة لسدّ الإحتياجات التنموية إنّ أحسن تعبنتها واستخدامها، وعلى هذا الأساس يجب على الدول النامية أن تعمل جاهدة من خلال اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تساعد على تعبئة الموارد الداخلية وحسن إستغلالها تحقيقا لأهداف التنمية.

المطلب الثاني: الموارد الخارجية للتعبئة:

¹ - فنديس أحمد، ضمانات المكلف بالضريبة الخاضعة للتدقيق الضريبي، مجلة التواصل للإقتصاد والإدارة والقانون، عدد35، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، 2013، ص189.

² - محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سبق ذكره، ص201.

³ - العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص172.

أصبحت الموارد الخارجية في الوقت الراهن أحد المحددات التي تعتمد عليها الدول في عملية التمويل، نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها في تنمية وتطوير قطاعات الخدمية والإنتاجية ويقصد بالموارد الخارجية جميع الموارد الآتية من خارج الحدود الجغرافية، وتتمثل الموارد الخارجية في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، الإعانات والمساعدات الخارجية، القروض الخارجية.

الفرع الأول: الإعانات والمساعدات الخارجية:

تعرف المساعدات الخارجية، على أنها المعونات النقدية والتدفقات المالية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، والتي تساعد في تطوير الإقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة في رخاء المجتمع، ولا بد أن يتحقق في هذه الموارد شروط أساسية منها، أن تكون موجهة للتنمية وأن تكون من مصادر رئيسية وأن تحتوي على شروط وإمنازية ومن ذلك يمكننا تعريف الإعانات الخارجية على أنها "مساعدات عينية ونقدية تحصل عليها الدول النامية في الدول المتقدمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للمساعدة في سن العجز الموازنة وتحقيق برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون عنصر المنحة في هذه المساعدات 25% على الأقل"¹.

1-أنواع المساعدات الخارجية:

تعددت أنواع المساعدات لخارجية وفقا لعدة معايير تحكم تصنيفها، وتتنوع المساعدات الخارجية على أساس تلك المعايير إلى أنواع عديدة حسب طبيعتها ومصادرها على النحو التالي:

أ-المساعدات الخارجية وفقا لطبيعتها:

تنقسم المساعدات الخارجية وفق هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

- ✓ **المعونات النقدية:** وهي عبارة عن تحويل اعتمادات مالية على هيئة رؤوس أموال أجنبية تخصصها الدول المانحة للدول المستفيدة من المساعدات.
- ✓ **المعونات العينية:** وهي عبارة عن المساعدات السلعية المقدمة من الجهات المانحة للجهات المستفيدة لتلك المساعدات تكون على هيئة معونات غذائية، أو فنية، أو تكنولوجية.
- ✓ **المعونات الفنية:** هي التنمية والتقدم تجاه النمو الذاتي الذي لايعتمد على معونة خارجية إنما يعتمد بدرجة كبيرة على اكتساب معرفة ومهارات جديدة.
- ✓ **المعونات غير المباشرة:** وتتضمن منح التعريفات الجمركية التخصيلية، أو الإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى بعض صادراتها للدول النامية².

¹ - بن علال بلقاسم، بكريتي لخضر، بركات مراد، أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الإقتصادي للدول المتوسطة الدخل، مجلة الابتكار والتسويق، جوان 2021، العدد1، المجلد8، جامعة الجزائر، ص91.

² - بن علال بلقاسم، بكريتي لخضر، بركات مراد، مرجع نفسه، ص92.

ب- المساعدات الخارجية وفقا لمصادرها:

وتنقسم المعونات الخارجية إلى نوعين أساسيين طبقا لمعيار المصدر:

✓ **المعونات الثنائية:** وهي المعونات التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية للمعونة.

✓ **المعونات المتعددة الأطراف:** على عكس المعونات الثنائية فإن المعونات المتعددة الأطراف هي التدفقات الإيمتيازية من الهيئات الرسمية متعددة الأطراف (كالمنظمات) أو عدة أقطار تعمل كمجموعة ومنها: صندوق النقد الدولي (IMF) البنك الدولي (WB)، منظمة التنمية الدولية (IDA).

وتشمل هذه المنح والمعونات الخارجية أيضا على معونات منظمات التنمية الدولية، معونات بنوك التنمية الدولية، معونات مؤسسات الأمم المتحدة للتنمية، معونات أعضاء الدول المصدرة للبترول (OPEC) ¹.

ويمكن القول أن الدافع الرئيسي وراء المعونات الأجنبية هو توفير المساعدات للدول النامية الأقل دخلا بسبب ضعف القدرة هذه الدول المنخفضة جدا في الحصول على التمويل الدولي من خلال الأشكال الأخرى، ولذلك فإنّ المنح والمعونات الرسمية المقدمة لها تشكل أكثر من 80% من التمويل الدولي لهذه الدول.

ونجد كذلك الدافع الإنساني وراء تقديم المعونات الأجنبية هو معالجة الظروف والأوضاع التي تعيشها بعض الدول النامية كالمجاعات وحالات الجفاف والحروب وغيرها ².

الفرع الثاني: القروض الخارجية:

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية

➤ مفهوم القروض الخارجية:

يقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تحصل عليها الدولة من الخارج، سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة مصرفية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القروض في آجال محددة، فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد المستحقة من القرض ¹.

¹- زعزوع عباس، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، 2012، العدد الثاني، المجلد الثالث عشر، القاهرة.

²- فليح حسين، التمويل الدولي، دار مجدطوي، عمان، 2004، ص236.

كما تعرف أيضا على أنها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة².

انطلاقا مما سبق يتضح أنّ القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها وتتمثل هذه الالتزامات بحتمية سداد الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفين المتعاقدين.

وعموما تتجه الدول إلى عقد القروض الخارجية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وإما لعدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها³.

وتأخذ القروض الخارجية أشكال متعددة نذكر منها:⁽⁴⁾

- القروض الخارجية طويلة الأجل: حيث يمتد أجل سدادها لأكثر من 5 سنوات.
- القروض الخارجية متوسطة الأجل: حيث تكون مدتها أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات.
- القروض الخارجية قصيرة الأجل: حيث يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة على الأقل.
- القروض الخارجية لأغراض اقتصادية: وتستخدم لأغراض التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.
- القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: حيث تستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل البلد المقترض، وتكون في صورة نقود عينية أو نقدية.
- القروض الخارجية للأغراض العسكرية: حيث تكون موجهة لأغراض العسكرية البحتة، فهي لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار أن المجال الذي تستخدم فيه هذه القروض غير إنتاجي.

وتتمثل أهمية القروض الخارجية في تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية رفع مستوى معيشة السكان، وتمثل أيضا قوة شرائية بالعملات الأجنبية، وله أهمية كبيرة عندها، وخصوصا في حالة عجز ميزان المدفوعاتي أو في حالة معاناتها من النقص في احتياطياتها من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى الحدّ من الأزمات الاقتصادية من خلال إعادة تدوير الفوائض المالية من الدول ذات الفوائض المالية نحو الدول المحتاجة للتمويل⁵.

الفرع الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر:

¹ - أحمد مصطفى، حسين سمير محمد السيد، الإقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989، ص287.

² - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة الإشعاع للطباعة ونشر الإسكندرية، 1997، ص415.

³ - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص307.

⁴ - جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة ونشر، الجزائر، ص53.

⁵ - روضة جديدي، عثمانى حياة، أثر القروض الخارجية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة (1990-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الجزائر الوادي، المجلد5، العدد2، 2020.

نظرا للمكانة التي يحتلها الإستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في اقتصاديات الدول المضيفة، والمزايا التي يتمتع بها ونظرا لعدم توفر الموارد المالية الضرورية لتعزيز الإستثمار العام والخاص في الدول النامية فإنها تعمل جاهدة على جذب الإستثمارات الأجنبية باعتبارها أحد بدائل التمويل التنموي خاصة في ظل تفاقم مشكلة المديونية الناجمة عن الإقتراض في الدول النامية.

1-تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

انطلق الإستثمار الأجنبي المباشر من كونه عملية استثمار بسيطة بمفهوم الإقتصادي لظاهرة أو نشاط اقتصادي إلى أن وصل مفهومه إلى المستوى العالمي ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالميا.

إنّ إعطاء تعريف دقيق للإستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أصعب ما يواجه الباحثون في هذا الميدان وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له.

فمن جهة يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر أنه: "هو كل استخدام يأتي من الخارج، لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"¹.

ومن نفس الجانب تعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) أنه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم المستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات"².

2-أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

يشهد الإستثمار الأجنبي المباشر حالة من النمو الكبير، فإن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى بدأت تتلاشى فالمساعدات الدولية، كانت تمثل مصدرا هاما للتمويل الخارجي للدول النامية وقد تدفع مرونة الإستثمار الأجنبي المباشر الكثير من الدول إلى تفضيل الإستثمار الأجنبي على الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، وهذا ما بقي

¹ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص112.

² يوسف مسعداوي، تسير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد3، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر، ص163.

مسيطرًا لعدة سنوات، ومن ثم تبرز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر للمكاسب التي يحققها للدول المضيفة¹ ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:²

- ✓ يتيح الإستثمار الأجنبي المباشر النقل التكنولوجي، في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.
- ✓ يساهم هذا الإستثمار في تنمية رأس المال البشري للدول المضيفة عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة، ويعمل على إيرادات ضرائب البلد المضيف.
- ✓ يعوض الإستثمار الأجنبي المباشر النقص في الإدخار الوطني، الذي يمكن أن تعاني منه الدول المضيفة، وذلك لتمويل التنمية، في حين يساهم في تنمية قطاع التصدير كمساهم في صادرات دول شرق آسيا والصين على وجه الخصوص.
- ✓ يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدول المضيفة مثال: الصين في علاقتها بالشركات الكبرى مثل ميكروسوفت وموتورولا.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث:

من بين الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع بحثنا والتي تمكنا من الوصول إليها نذكر مايلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية:

1- المحلية:

- ✓ دراسة عبد اللطيف مصطفى تحت عنوان تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الإستدانة واقتصاديات الأسواق المالي- دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، وكانت اشكالية البحث كالتالي: كيف يتأثر تمويل التنمية بطبيعة الاقتصاد فيما إذا كان اقتصاد مديونية أو اقتصاد أسواق مالية؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنمية والبحث عن معوقات التنمية فيها ومحاولة بحث تحولات العالمية في مجال التمويل وأثرها على الدول النامية وتشخيص حالة الجزائر وتقييم نظام التمويل المتبع. وتوصل الباحث إلى بعض النتائج منها أن تطور مفهوم التنمية واتساعه أدى إلى لقاء تبعات كبيرة على كامل الدول النامية والتي تعاني أصلا من مشاكل وعقبات كبيرة وكذلك تعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من ادخار اختياري و اجباري وادخار خارجي والإعتماد على التمويل عن طريق الأسواق المالية ولا يمكن أن تحدث تنمية دون وجود تمويل ولا يمكن التمويل دون وجود الادخار، ولا يمكن تعبئة المدخرات اللازمة

¹ مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد 38، العدد رقم 2، ص 7.

² عصام دقيش، بوردرودة محمد، تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة مابعد البترول، دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، سنة 2019-2020، ص 9-10.

للتنمية الاقتصادية إلا في وجود نظام مالي تتوافر فيه خصائص القوة والفعالية وإن ضعف هذا النظام وتخلف سيشكل عائق أمام تمويل التنمية الاقتصادية وهو ما تعاني منه الدول النامية.

✓ دراسة بعنوان التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر وهي دراسة قام بها محفوظ جبار وسامية عمر عبدة مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة عدد (48) (2016)، وكانت اشكالية البحث كالتالي: ما مدى مساهمة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال التركيز على التدفقات متوسطة وطويلة الأجل، والتي تأخذ شكل استثماري أجنبي مباشر وغير مباشر، قروض أجنبية ومساعدات رسمية للتنمية، وتوصلو إلى بعض النتائج منها: العمل على توفير المناخ الجيد للإستثمار القيام بزيادة الكفاءة الإنتاجية، ودعم استقرار الإقتصاد الكلي وتصحيح نواحي الفشل في السوق، كما يتحتم على الجزائر تحديد الانفاق المتعلق بالميزانية وإعادة النظر في النظام الضريبي بالإضافة إلى الاصلاح المصرفي المالي.

✓ دراسة أوكيل حميدة، تحت عنوان: دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- وكانت اشكالية البحث كالتالي: مامدى مساهمة الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وماهي الآليات الكفيلة لتنمية وتفعيل الموارد المالية غير النفطية؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الموارد المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية مع اقتراح بعض الآليات المفيلة لتنمية وتفعيل الإيرادات المالية الغير نفطية في ضل ماتعرفه الإيرادات النفطية من تدبب وعدم استقرار نتيجة الصدمات النفطية وتوصلت الباحثة إلى بعض النتائج نذكر منها:

- تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الإقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال نفقاتها العامة بجميع بنودها وإيراداتها العامة بمختلف أنواعها، كما تعتبر التنمية مفهوما شاملا يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي.

- تعاني الموارد المالية سيادية كانت أو استثنائية من خلل عدم تفعيلها بشكل صحيح لتحقيق الأهداف في الدول النامية.

- تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بمدى وفرة الموارد المالية.

✓ الدراسة بعنوان "تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري" وهي دراسة قام بها سماعين عيسى مجلة القانون العقاري، عدد(15) (2021)، وكانت اشكالية البحث ماهي أهم تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري؟ حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم طرق التحصيل الضريبي المتبعة من طرف الجزائر في إطار نظامها الجبائي سواء تعلق الأمر بطريقة الدفع المباشر التي ترتكز على قيام المكلف بالضريبة بدفع الحقوق الضريبية المستحقة عليه طواعية إلى إدارة الضرائب وتوصل الباحث إلى بعض النتائج منها:

- يعتبر النظام الضريبي عبارة عن مجموعة من العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي تؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين يتكون من مجموعة من الصور الفنية للضرائب تتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- أصبحت الجزائر ابتداء من سنة 2015 تنتهج نظامين للإخضاع الضريبي وذلك حسب مستوى المادة الخاضعة للضريبة المحققة من طرف المكلفين بالضريبة أي أهمية نشاط المكلف بالضريبة.

2- الدراسات العربية:

✓ دراسة بعنوان الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة - مصر والإمارات - دراسة مقارنة أطروحة تقدم بها استبرق فاضل شعير إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، وهي جزء من متطلبات نيل الدكتوراه، فلسفة في العلوم السياسية، النظم السياسية والسياسة العامة، وكاتب اشكالية الدراسة حول واقع تلك الموارد ووصف عملية صنع السياسة العامة وذلك انطلاقا من الأهمية التي تتمتع بها وطبيعة العلاقة بينهما، ودرجة تأثيرها ومدى فعاليتها، ومدى صحة توظيف تلك الموارد، وكانت أهمية الدراسة حول صنع السياسة العامة التي لا يمكن أن تحدد أثر ومهام وأهداف الخطة التنموية في إدارة موارد المجتمع إلا بعد أثيرها على كل التدابير اللازمة وضمن الخطة المرسومة ومن النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أنّ الواقع يؤكد حقيقة وجود فوارق واضحة وتحديات مشتركة تواجه كلا البلدين، والتي من بينهما العمل الديمغرافي والذي يبدوا واضحا بشكل كثير في مصدر، إن اتسم الوضع السكاني فيها بكتلة شبابية متنامية ترافقها نسبة عالية من البطالة بين فئة الشباب.

المطلب الثاني: القيمة المضافة:

تعدّ الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة وتختلف الدراسة الحالية مع باقي الدراسات السابقة من حيث عدد متغيرات الدراسة، حيث تناولت الدراسات السابقة دراسة مورد أو موردين للتمويل، في حين قمنا من خلال هذه الدراسة الحالية بجمع مجموعة من الموارد التمويلية وكيف تساعم في تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال دراسة أهم جوانب التمويل.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للموارد التمويلية من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بكل من الموارد والتمويل من مفهوم وأهمية وأنواع، وكذا الآليات المتبعة في تعبئة تلك الموارد والتي تنقسم بدورها إلى موارد داخلية وخارجية.

ولمعرفة المزيد عن الموارد التمويلية ركزنا في المبحث الثالث على الدراسات السابقة حول الموضوع، ورغم قلة الدراسات التي جمعت بين الموارد والتمويل إلا أننا حاولنا التركيز على الدراسات الأقرب خاصة تلك المتعلقة بأنواع الموارد التمويلية.

ومن خلال ذلك سنحاول في الفصل الثاني من الدراسة إسقاط ماتم التطرق له في الجانب النظري من الدراسة على الجزائر، وذلك عن طريق تحليل واقع التمويل في الجزائر، ومن ثم سبل تفعيل مواردها التمويلية.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للموارد التمويلية من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بكل من الموارد والتمويل من مفهوم وأهمية وأنواع، وكذا الآليات المتبعة في تعبئة تلك الموارد والتي تنقسم بدورها إلى موارد داخلية وخارجية.

ولمعرفة المزيد عن الموارد التمويلية ركزنا في المبحث الثالث على الدراسات السابقة حول الموضوع، ورغم قلة الدراسات التي جمعت بين الموارد والتمويل إلا أننا حاولنا التركيز على الدراسات الأقرب خاصة تلك المتعلقة بأنواع الموارد التمويلية.

ومن خلال ذلك سنحاول في الفصل الثاني من الدراسة إسقاط ماتم التطرق له في الجانب النظري من الدراسة على الجزائر، وذلك عن طريق تحليل واقع التمويل في الجزائر، ومن ثم سبل تفعيل مواردها التمويلية.

الفصل الثاني : إشكالية التمويل في الجزائر

المبحث الأول: تشخيص واقع تعبئة الموارد في الجزائر

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في تفعيل الموارد التمويلية.

تمهيد:

يعتبر موضوع التمويل في الجزائر من الموضوعات الجديدة باهتمام من قبل الدولة في الوقت الحالي، وفي إطار التغيرات الحديثة والمتسارعة، على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، أصبحت دراسة التمويل تشكل إحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين دول، وتسعى الدولة بالاجتهاد لمعرفة الطرق المثلى نحو نجاح عملية تمويلها وتمويل قطاعاتها الداخلية والخارجية، قصد تنمية شاملة للبلد، وضرورة تفعيل هذه القطاعات كآليات لتحقيق الكفاءة والفعالية للتمويل المقدم.

ومن أجل تتبع تطور التمويل داخل الجزائر وخارجها وتحليل هذه المصادر قسمنا فصلنا هذا إلى:

المبحث الأول: تشخيص واقع تعبئة الموارد في الجزائر.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في تفعيل الموارد التمويلية.

المبحث الأول: تشخيص واقع تعبئة الموارد التمويلية في الجزائر:

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتوسيع مختلف قطاعات الدولة، إذ تحتاج الدولة إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية التي يتم توزيعها على قطاعات داخلية وخارجية.

المطلب 1: تطور حجم الادخار العائلي في الجزائر والصعوبات التي يواجهها خلال الفترة 2001-2019:

أولاً: تطور حجم الادخار العائلي في الجزائر:

إنّ الجزائر كغيرها من بلدان العالم النامية تتطلع إلى التنمية، فهي تلجأ إلى الخارج للاستدانة أو الاقتراض الخارجي، وهذا عند تراجع تدفق مداخيلها، من المصدر الأساسي للعملة والمتمثل في البترول، ومنها تتراجع مصادر التمويل الداخلي على العموم، ويمكن القول هنا في هذه الحالة أن الاستدانة أو كما يعرف باقتصاد المديونية، فهي لا تعد سياسة بعيدة المدى، ولا يمكن اعتبارها كمصدر أساسي للتمويل نظراً لتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية وتتعدى إلى السياسية، ويبقى هذا الحل أي اللجوء إلى المصادر الخارجية؛ كآخر حل ومخرج يتخذ؛ وذلك يعد الاستغلال الأمثل والعقلاني لمصادر التمويل داخلية وخاصة الادخار بمختلف أشكاله (ادخار العمومي، ادخار المؤسسات الإنتاجية وادخار العائلات) ويعتبر الادخار المصدر الطبيعي والأساسي رقم واحد للتمويل الاستثمارات كما يعتبر مصدر غير تضخمي.

إنّ انخفاض أسعار البترول نتيجة البترولية لسنة 1986، قد أدى إلى انخفاض وتراجع في صادرات البترول والذي يمثل مداخيل الدولة وعائداتها، وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى اللجوء المتزايد للمديونية من جهة وإلى الضغط على المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى، ولعل لقلة الاهتمام بالادخار الخاص بالعائلات (القطاع العائلي والمؤسسات الخاصة) وكذلك لسبب قلة فعاليته مقارنة بالقطاع العمومي، ومن نتائج ذلك اختلال التوازنات المالية، وكذلك النقدية وكان ذلك على مستوى السيولة الكبيرة للاقتصاد، حيث كان يقابله اختلال التوازن كذلك على مستوى سوق السلع والخدمات وما يقابله من ذلك من ازدهار للاقتصاد الموازي بهدف امتصاص السيولة الكبيرة والتخفيف من حدة اختلال التوازن في سوق السلع والخدمات، وكذلك على المستوى المالي والنقدي ثم طرح بإلحاح مسألة الادخار العائلي وادخار المؤسسات الخاصة ويقصد بذلك تمويل الاستثمارات الأجنبية.

وكما هو معلوم، فإن الادخار في الجزائر يعد أساساً ادخار المؤسسات العمومية والمتمثل أساساً في الجباية البترولية، وادخار المؤسسات خاصة ويبقى نصيب العائلات من الادخار الخام متواضع لأن نجاح عملية التعبئة ادخار من القطاع يتوقف على مدى التعرف على السلوك الادخاري عن هذه العائلات¹.

الجدول رقم (01): إحصائيات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

¹ - جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر، باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (VAR)؛ (1970-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 46.

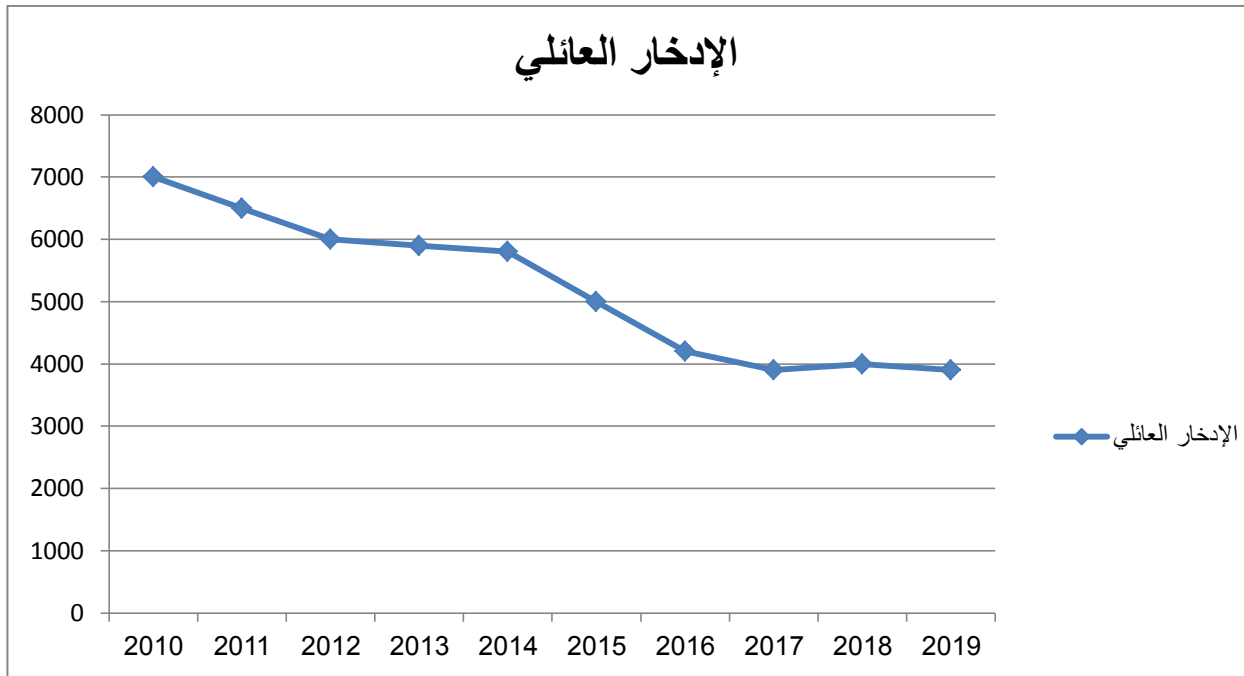
الوحدة مليار دينار جزائري.

السنوات	الدخل	الاستهلاك	الادخار العائلي
2010	10766,1	4043,1	6753
2011	10901,9	4470,7	6431,2
2012	11054,7	5123,9	5930,8
2013	11138,9	5674,4	5464,5
2014	11329,4	6167,0	5162,4
2015	11510,8	6750,3	4760,5
2016	11637,9	7328,5	4309,4
2017	11550,6	7913,9	3636,7
2018	11479,5	7348,4	4131,1
2019	11349,7	7442,5	3907,2

المصدر: الهامل فاطمة الزهراء، أهمية الادخار العائلي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية 2010-2019، مذكرة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2021، ص 47.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 حيث أن معدل الادخار العائلي بلغ سنة 2010 قيمة 6753 مليار دينار ليأخذ أقصى ارتفاع له بقيمة 6431,2 مليار سنة 2011، أما سنة 2012 تتخفف قيمة الادخار العائلي 5930,8 مليار دج وبقيمة 5464,5 مليار دج في سنة 2013، وسنة 2014 بقيمة 5162,4 مليار دج ليستمر في الانخفاض ويأخذ القيمة 4760,5 مليار دج سنة 2015 والقيمة 4309,5 مليار دج سنة 2016، وفي سنة 2017 انخفض إلى الأدنى بقيمة 3636,7 مليار دج وهذا الانخفاض راجع إلى تدني مستويات الدخل الفردية وارتفاع ميل الأفراد إلى الاستهلاك ليرتفع إلى 4131,1 مليار دج سنة 2018 ليعود للانخفاض سنة 2019 إلى 3907,2 مليار دج.

الشكل رقم (1): منحني الادخار العائلي في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

1-1- الصعوبات التي يواجهها الادخار:

1-1 عوائق سياسية:

إن عدم الاستقرار في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج من طرف أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الخواص، وبهذه الطريقة يعملون على تمويل البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى هذا فإن الأوضاع السياسية الداخلية لهذا البلد تؤدي إلى الاكتناز والامتناع عن توظيفها-أي الأموال- في مشاريع استثمارية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى نتيجة وهي عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية داخل الوطن.

1-2 عوائق اقتصادية:

إن تدهور الظروف الاقتصادية كالتضخم الذي يكون نتيجة انخفاض قيمة العملة وبالتالي انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد وهذا ما يؤثر سلبا على التعبئة وجمع الادخار، وهنا يتوجه الأفراد إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية تتميز بالاستقرار، أو إلى سلع مادية عوض عن استثمارها أو إيداعها في الأوعية الادخارية المختصة التي لا تعود عليهم بالفائدة لأنه في حالة التضخم فإن قيمة العملة تفقد الكثير من قيمتها، إن ما قارنا سعر الفائدة بمعدل التضخم، وكل هذه الظروف تؤدي إلى انخفاض في حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى ندرة معظم السلع في السوق، وهذا ما يحدث في معظم الدول النامية.

1-3 عوائق اجتماعية وثقافية:

تعتبر من أخطر العوامل التي تعرقل النشاط الادخاري لأنها تدخّل في تركيبة النفسية للأفراد والناجّة عن العادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال، وكذا انخفاض الوعي الاجتماعي والتخلف الفكري، ومن أهم مظاهرها النفقات المفرطة في المناسبات والأعياد مما يؤثر سلباً على ترقية الادخار وتطويره لخدمة التنمية الاقتصادية.

ثانياً: تطور الضرائب في الجزائر ودورها التمويلي:

تمثل الحصيلة الضريبية العادية للنظام الضريبي إحدى المؤشرات الأساسية للتأكد من فعاليته من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة بميزانية الدولة وتوضيح تقسيمات هذه الضرائب ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم 02: تطور حصيلة الإيرادات الضريبية المحصلة خلال الفترة 2010-2018.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الحصيلة الضريبية
1204,06	1208,29	1110,33	1034,94	882,06	822,78	862,40	686,41	559,41	الضرائب المباشرة
704,34	683,57	632,87	592,13	527,24	489,06	548,47	380,35	239,30	IRG
98,69	87,54	82,44	94,96	77,31	68,44	59,82	54,82	58,27	الأجور IRG
88,39	93,21	96,02	88,05	71,64	62,69	56,27	47,96	39,84	غير الأجور
88,39	93,21	96,02	88,05	71,64	62,69	56,27	47,96	39,84	حقوق التسجيل والطابع
1092,88	991,59	891,51	828,17	765,39	736,34	651,66	557,68	493,93	مجموع الضرائب على رقم الأعمال
4,15	4,26	6,60	1,49	1,63	3,34	1,85	1,45	1,33	الضرائب الغير مباشرة
322,47	364,56	387,34	410,20	369,66	398,55	337,57	222,19	183,56	حاصل الجمارك
322,47	41,43	24,18	115,14	11,85	10,11	9,29	9,10	12,66	حاصل الإيرادات

									الأخرى
49,02	47,27	48,64	79,32	24,12	38,28	25,54	23,74	18,65	حاصل أملاك الدولة
2785,74	2750,61	2564,62	2557,31	2126,35	2072,09	1944,57	1548,53	1309,37	حاصل الجبائية العادية

المصدر: ميلود وارزقي، دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 مجلة العلوم الإنسانية ديسمبر 2019، العدد 02، المجلد 19، جامعة الجزائر 03، ص442-443.

من خلال الجدول رقم 02: حول تطور مجموع الحصيلة الضريبية للإيرادات العادية خلال الفترة 2010 إلى 2018 يمكن ملاحظة مايلي:

-الاتجاه العام للضرائب المباشرة يتجه نحو الأحسن أي ارتفاع في حصيلة الضرائب المباشرة خلال سنة 2018 حيث بلغت 1204,06 مليار دينار مقارنة بسنة 2010 حيث كانت تبلغ 559,41 مليار دينار، حيث انتقلت مجمل الحصيلة الضريبية العادية من 1,309,37 مليار دينار سنة 2010 إلى 2,785,74 مليار دينار سنة 2018 أي بمعدل (112,75%).

تمثل نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لمجموع إيرادات الضرائب المباشرة خلال سنة 2018 ب28,82% وتمثل هذه النسبة مجموع الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للأجور وغير الأجور (الفئات المتبقية من الضريبة على الدخل الإجمالي).

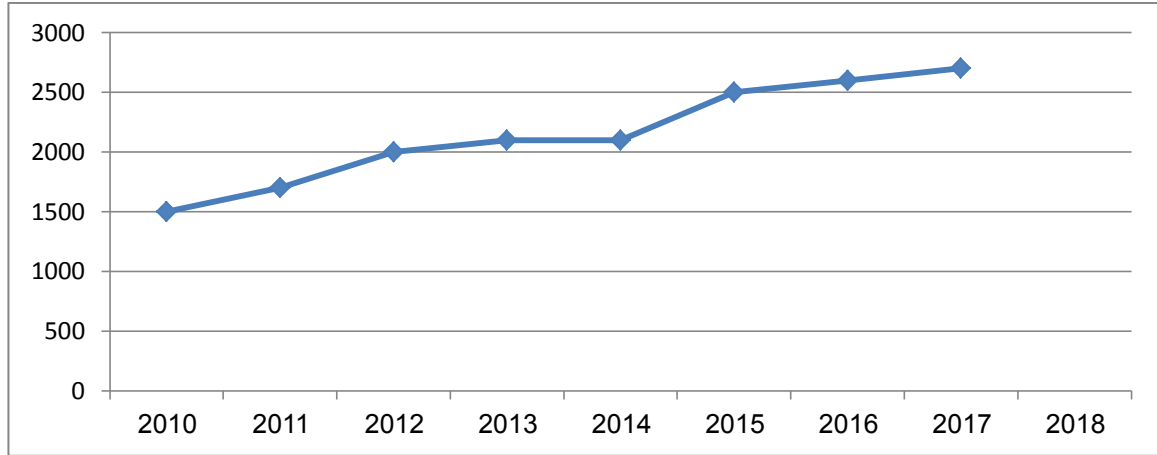
حيث قدرت حصيلة الدخل الإجمالي IRG ب 803,03 مليار دينار مقابل مجموع الإيرادات العادية ب2,785,74 مليار دينار سنة 2018.

إنّ هذا الارتفاع في حجم الحصيلة الضريبية بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) في السنوات الأخيرة(ابتداء من سنة 2018) راجع إلى التعديلات التي عرفها نظام الأجور وارتفاع حجم كتلة الأجور الناتجة عن تعديل القوانين التأسيسية لمختلف القطاعات الوظيفية العمومية، وكذا تغيير سلم الضريبة التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.

يمكن أيضا من خلال الجدول ملاحظة أن حصيلة الرسم على رقم الأعمال بما فيها الرسم على القيمة المضافة (TVA) هي الحصة الأكبر في حصة الجبائية العادية من باقي مختلف الضرائب والرسوم وتمثل حصتها ب 39,23%، حيث بلغت حصيلة الرسم على رقم الأعمال ب1092,88% مليار دينار مقابل مجموع حصيلة الضريبة العادية ب2,785,74 مليار دينار سنة 2018 و 2750,61 مليار دينار سنة 2017، ويرجع هذا

الارتفاع في نسبة الرسم إلى حالة الانتعاش التي تجلت في دعم النمو الاقتصادي وزيادة حجم الإنفاق العام المرتبط بالرسم على القيمة المضافة.

الشكل رقم 02: حصيلة الإيرادات الضريبية العادية خلال الفترة 2010-2018.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (2).

1- الدور التمويلي للضرائب:

تهدف السياسة الضريبية في الدول التي اكتملت أسباب نموها العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تبيان أهمية الدور التمويلي في مثل هذه الاقتصاديات من خلال إظهار خصائص الهيكل الضريبي لهذه الدول حيث تتصف بمايلي:¹

- ✓ تشكل الضرائب المباشرة نسبة كبيرة من مجموع الإيرادات العامة، هذا ما يفسر أن التقدم الاقتصادي يتبعه تنوع النشاط الاقتصادي، أين ترتفع المداخيل ومستوى الخدمات.
- ✓ ارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي، وهو نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الداخلي.
- ✓ تدني مردود الضرائب الغير مباشرة وتمثلة في الضرائب على الإنفاق التي ينظر إليها على أنها تعرقل التداول والمبادلات.
- ✓ تتميز الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة بمردود عالي من خلال العنصر البشري المؤهل والوسائل التقنية الحديثة مما يساعد على إمكانية التهرب الضريبي.

بينما تشترك أغلبية الدول النامية بالهيكل الاقتصادي المتصف بالخصائص التالية:

¹ سعيد عبد العزيز عثمانى، شكري العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص537.

- ✓ تتميز اقتصاديات الدول النامية بضعف الجهاز الإنتاجي، التبعية للخارج في الآلات والمعدات وبغلبة النشاط الزراعي.
- ✓ وجود موارد بشرية ومادية معطلة وهي طبيعية ومنطقية للتفاعل بين خصائص التخلف والنمو السكاني وانخفاض مستوى التصنيع.
- ✓ تعتمد الكثير من الدول النامية بصفة كبيرة على صادراتها من مادة أولية أو مادتين، التي تشكل مورد للدخل الوطني والعملة الصعبة كما أنها تعتمد على الواردات في سد حاجياتها من السلع الصناعية، وينتج على ذلك أن اقتصاديات هذه الدول تكون عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية.

ثالثا: مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الضرائب:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مورد وحيد، حيث تمثل الثروة النفطية الركيزة الأساسية لعملية التنمية والممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (03): مساهمة قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات.

الوحدة: مليون دولار.

%	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج مجال المحروقات	
97,5%	45036	43937	1099	2005
97,8%	54613	53456	1158	2006
97,7%	60163	58831	1332	2007
97,5%	79298	77361	1937	2008
97,6%	45194	44128	1066	2009
97,3%	57053	55527	1526	2010
97,1%	73489	71427	2062	2011
97,3%	71866	69804	2062	2012
96,7%	65917	63752	2165	2013
94,39%	62886	60304	2582	2014
94,54%	37787	35724	2063	2015
94,07%	30026	28246	1780	2016
94,51%	35191	33261	1930	2017
93,12%	41168	38338	2830	2018
93,10%	1896,13	17656,4	1308	2019 جوان

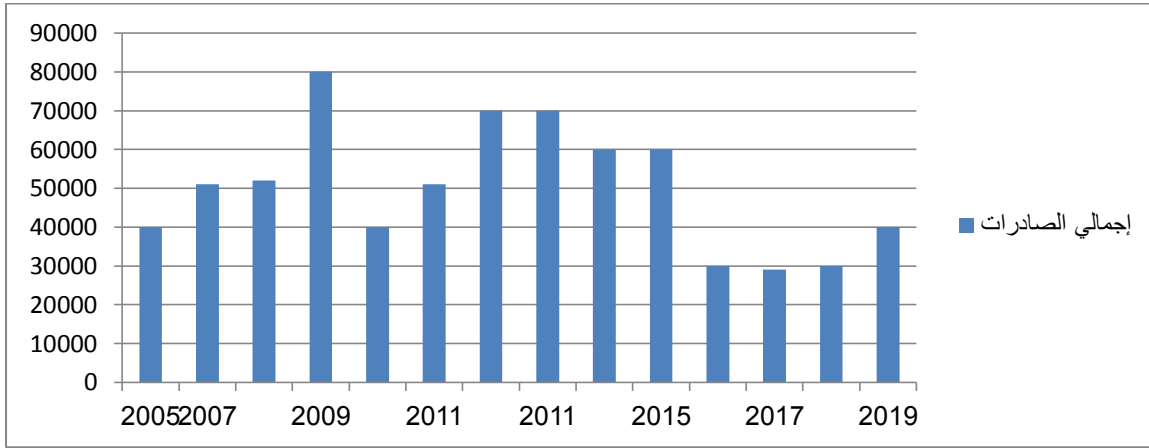
المصدر: بن شني عبد القادر، بسدات كريمة، تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول وقصور الموارد المالية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021/03/31، المجلة 08، العدد 1، ص 125.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن الصادرات البترولية مقارنة ببقية القطاعات تساهم بحوالي 97% من إجمالي الصادرات، حيث نلاحظ سنة 2005 بلغت صادرات المحروقات 43937 مليون دولار بينما بلغت الصادرات خارج المحروقات 1099 مليون دولار، في حين 2018 لاتزال صادرات المحروقات تمثل أكبر حصة رغم التراجع الملحوظ فيها، وعليه نجد أن أغلبية الموارد التي تعتمد عليها الدراسة تأتي من قطاع المحروقات، وبالتالي مع قلة الموارد المالية الأخرى (كالمخدرات والاستثمارات) تجد أن معظم برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة تعتمد على الإيرادات المحققة من هذا القطاع، بناء على ما سبق فإن عملية التنمية ترتبط بشكل كبير بأي

تغيرات قد تطرأ على هذا القطاع، وخاصة التغيرات الحاصلة على مستوى الأسعار، وما لها من انعكاسات على سير عملية التنمية.

الشكل رقم (03): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الجزائرية.

الوحدة: مليون دولار.



المصدر: بن شني عبد القادر، بسدات كريمة؛ تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول وقصور الموارد المالية؛ مجلة التكامل الاقتصادي؛ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم؛ المجلة 08؛ العدد 1؛ 2021/03/31؛ ص 125.

1- تقلبات أسعار البترول وتمويل التنمية:

شهدت هذه الفترة العديد من الأنشطة المحفزة لعملية التنمية حيث ومع بداية سنة 2000 التي صاحبها ارتفاع في أسعار البترول أقيمت العديد من البرامج كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 والذي خصص له حوالي 520 مليار دج، ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 حيث خصص له حوالي 8705 مليار دج، برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو ما يعرف بالمخطط الخماسي 2010-2014 حيث خصص له حوالي 21214 مليار دج، وأخيرا البرنامج الخماسي للنمو 2005-2019 الذي خصص له نحو 262 مليار دولار، وعليه ومنذ الاستقلال وورغم كل الجهود الخروج من التبعية النفطية والبحث عن مصادر أخرى للنهوض بتنمية البلد مازالت كل هذه البرامج وما سبقها من مخططات تنموية تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في عملية تمويله.

الجدول رقم (04): تطور أسعار البترول (2000-2018).

الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر	28,49	24,44	25,02	28,83	38,26	54,52	65,14	72,38	97,25	61,67
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
السعر	79,49	111,25	111,66	108,56	99,03	52,35	43,73	54,19	71,31	

المصدر: بن شني عبد القادر، بسدات كريمة؛ تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول وقصور الموارد المالية؛ مجلة التكامل الاقتصادي؛ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم؛ المجلد 08؛ العدد 01؛ 31/03/2021 ص 130.

أما فيما يخص أسعار البترول وتحكمها في عوامل خارجية، لا يمكن السيطرة عليها فبنتبع حركة الأسعار عبر الزمن فنلاحظ أنها تتغير تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والأزمات والقرارات العالمية، فبحلول أحداث 11 ديسمبر 2001 والحرب على العراق 2003، توقف الإنتاج الروسي، تراجع قيمة الدولار، انخفاض مخزون و.م.أ انخفاض إنتاج بعض الدول نتيجة عدم الاستقرار السياسي، كان لها أثر واضح على ارتفاع أسعار البترول، لكن الآونة الأخيرة شهدت أسعار البترول تراجع كبير بسبب عودة إيران إلى الإنتاج، محافظة منظمة الأوبك على حصتها الإنتاجية، وتراجع نمو اقتصاد أكبر الدول.

المطلب الثاني: واقع التمويل الخارجي في الجزائر:

لاشك أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تديرها الشركات المتعددة الجنسيات دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول، حيث أن لا أحد يتجاهل أهميتها في ذلك ودورها في زيادة القدرات الإنتاجية لتلك الدول، وتعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق تنمية متواصلة، ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من القضايا ذات الأهمية للجزائر نظرا للمنافع التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى، من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية.

أولا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إتتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد ينعكس بشكل مباشر على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لهذا البلد، لذلك كان من الطبيعي أن يسجل هذا النوع من الاستثمار تدفقات ضعيفة إلى الجزائر، بسبب تأزم الوضع الاقتصادي والأمني خلال الفترة من الثمانينات ومنتصف التسعينات من القرن الماضي لكن مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحسن الوضع الأمني بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر في تزايد.

واستطاعت الحكومة من خلال الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أن توجه مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات عديدة.

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993م إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيفة خلال فترة التسعينات ولعل من أهم أسبابه مشكلة العشرية السوداء، وكذا بداية الإصلاح الهيكلي كل هذا قلص حجم الاستثمار، سواء في قطاع المحروقات، لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول.

الجدول رقم 05: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة بالمليون دولار	1113,1	1065,0	637,9	881,9	1145,3	1888,2	1743,3	2631,7	2753,8	2301,2
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة بالمليون دولار	2580,6	1499,4	1696,9	1506,7	584,5	1636,3	1232,3	1466,1	1381,9	1125

المصدر: جداول الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 60.

لم تعرف الفترة (2012-2017) تغيرات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث عرفت هذه الفترة زيادة في التدفقات السنوية ولو بنسبة قليلة باستثناء سنة 2015 التي عرفت تراجع مقارنة بالسنة السابقة بسبب انخفاض أسعار البترول، وبلغ معدل نمو التدفقات (22%) خلال سبعة سنوات ارتفعت من 23,63 مليون دولار سنة 2012 إلى 29,05 مليون دولار سنة 2017.

1- الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني، وتحقيق بعض النتائج الإيجابية فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلا أنه لا يزال هناك عقبات تحول دون استقطاب المستثمرين الأجانب نذكر منها:¹

¹ - قدوري نورالدين، الإصلاحات الفرنسية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010، ص 160.

- نقص تجهيز الأراضي الموجهة للاستثمار، بحيث توجد بعض الأراضي الممنوحة للمستثمرين غير المستفيدة من المنافع العامة كالطرق، والمياه والغاز والكهرباء نظرا لعدم توفير السلطات المحلية على الميزانية اللازمة لإقامة الأشغال الخاصة بهذه المنافع .
- نقص الأراضي التي تتوفر على عقود الملكية طول الفترة الزمنية التي يستغرقها قرار منح العقار، التي قد تصل أحيانا إلى سنة.
- طول مدة دراسة منح القروض.
- صعوبة الحصول على تمويل طويل الأجل.
- ضعف رأس مال البنوك العامة في الجزائر.
- غياب سياسة واضحة لعملية الخصخصة.
- مشكلة الفساد المالي والسوق الموازية.
- القيود الجديدة المفروضة على المستثمرين الأجانب والمتمثلة في:¹
- إلزام الشركات الأجنبية بإعادة استثمار 15% من مداخيلها من العملة الصعبة بالجزائر.
- اشتراط إدخال الجزائريين بنسبة 30% من رأس مال الشركات التجارية الأجنبية الناشطة بالجزائر.
- اشتراط الشراكة مع مؤسسات جزائرية للاستثمار في الجزائر، على أن لا تتعدى حصة الشريك الأجنبي 9%.
- اشتراط التقييد باللجوء إلى التمويل المحلي دون سواه للمستثمرين بالجزائر.

ثانيا: القروض الخارجية في الجزائر:

شهدت القروض الخارجية بنوعيتها تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة وذلك تماشيا مع حاجات النشاط الاقتصادي، والظروف المالية المتابعة، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم 06: يبين تطور القروض الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017.

¹ - دلال فاطمة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج نظام المحروقات، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2008، ص73.

السنة	القروض الخارجية طويلة الأجل	نسبة نمو القروض الخارجية طويلة الأجل	القروض الخارجية قصيرة الأجل	نسبة نمو القروض قصيرة الأجل
2004	21153,13	-5,79	430,81	196,04
2005	16392,53	-22,51	516,01	19,78
2006	5176,459	-68,42	540,821	4,81
2007	5181,54	0,10	749,69	38,62
2008	4744,517	-8,43	1303,74	73,90
2009	4050,054	-14,64	1492,46	14,48
2010	3636,857	-10,20	1778,22	19,15
2011	3038,509	-15,22	1141,626	-35,80
2012	2469,118	-19,93	1205	5,55
2013	2072,376	-16,07	1328	10,21
2014	1810,257	-12,65	1975,1	48,73
2015	1187,928	-34,38	1823,08	-7,70
2016	1866,495	57,12	1985,91	8,93
2017	1896,488	1,61	2096,31	5,56

المصدر: روضة جديدي، عثمانى حياة، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة (1990-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، المجلة رقم 05، العدد 02، جوان 2020، ص 178.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إجمالي حجم القروض الخارجية استثمر في تحسن سنة 2000م إذ بلغت 28,5 دولار أمريكي للبرميل الواحد.

أي ارتفعت بنسبة 37,19% خلال سنة واحدة، أدى هذا إلى تجاوز الاحتياطي من العملة الصعبة عتبة عشر ملايين دولار غير أن عجز ميزان المدفوعات سنة 2001 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية هذا العجز وهو ما يفسر ارتفاع القروض القصيرة الأجل سنة 2002م، كما ارتفعت الديون طويلة الأجل سنة 2003م وترجع هذه الزيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة خاصة مع ظهور الأورو كعملة منافسة له، واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض لغاية 2015م ومن أهم أسباب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 117 دولار سنة 2008م؛ أي حصول الجزائر على عائدات بالعملات الأجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98% من وارداتها، وفي

سنة 2015 ومع تدهور أسعار البترول إذ وصلت إلى 48 دولار، لجأت الجزائر ثانية إلى الاستدانة سنتي 2016 و2017م، وهو ما يسفر ارتفاع حجم القروض الخارجية بنوعيتها لهاتين السنتين.

1- أسباب اللجوء إلى الإقتراض الخارجي:

هناك أسباب عديدة ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر منها أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1-1 الأسباب الداخلية:

1-1-1 ضخامة الجهود الإستثمارية التي قامت بها الجزائر:

ويتجلى ذلك في الخطط التنموية التي قامت بها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات وتمويل التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك، وماتطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، إن ظاهرة اللجوء إلى القروض الخارجية قد بدأت تأخذ أهمية خاصة منذ البداية انطلاق المخططات التنموية وأصبحت بمثابة مؤشر هام في السياسة التنموية للجزائر¹.

1-1-2 تقلبات أسعار المحروقات:

اعتمدت الجزائر اعتمادا مطلقا على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك قامت بتكثيف انتاج المحروقات وتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي، غير أن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبرى في الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة المديونية الخارجية للجزائر².

1-1-3 عدم التمكن من التحكم في سياسة الإقتراض الخارجي:

يعتبر هذا العامل من بين العوامل الأساسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الجزائرية الخارجية وعلى الرغم من القيود التي حددها الاصلاح المالي سنة 1970 والمتعلقة بعملية الإقتراض الخارجي والمتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية وأن لا يتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% المحددة له في ظل الإتصال المباشر وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر³.

1-1-4 النمو الديمغرافي المرتفع:

¹- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وآثارها، جامعة منثوري قسنطينة الجزائر، العدد 12، مجلد رقم 2، 1999، ص 98-99.

²- غرازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية، الجزائرية دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 207.

³- الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص 100.

يعتبر النمو الديمغرافي في الجزائر والذي وصل إلى 32% سنويا ومن بين الأسباب الداخلية التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية حيث تسبب هذا العامل في حاجة إلى زيادة الغذاء والسكن وغيرهما، تلك الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري عن تلبيتها بالإعتماد على الموارد الداخلية، وهو مادفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لتغطية هذا العجز.

1-1-5 ضعف نتائج الاستثمار الوطني:

يمكن القول أن نتائج الإستثمار التي تحققت لحد الآن في مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني التي انساب إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة إذ لم تساهم تلك الإستثمارات في معدلات رفع النمو الإقتصادي وزيادة القدرة الذاتية للإقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير.

1-2-2 الأسباب الخارجية:

1-2-1-1 تدهور معدل التبادل التجاري:

يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية، التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد مديونية بعض الدول من بينها الجزائر، فإنخفاض صادراتها وإنحصارها في النفط والمواد الأولية خصوصا ولإرتفاع أسعار وارداتها من السلع الرأس مالية والمنتجات الصناعية جعل التبادل في غير صالحها¹، فتدهور التبادل يعني تدهور الحصيلة الصافية للتجارة الخارجية والذي يعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل التنموية، نظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من آلات ومعدات وتجهيزات إنتاجية وأن عملية الحصول عليها تتطلب أموالا بالعملة الصعبة².

1-2-2-1 تقلبات أسعار الصرف:

لقد كانت التقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية التي تم تقييمها بالدولار، لأن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى، وذلك لأن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية، الأسرار الذي يدفع البلد لطلب المزيد من القروض الأجنبية لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات³.

2- الآثار المترتبة عن القروض الخارجية في الجزائر:

¹- الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص 100-102.

²- بن الطاهر الحسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة قسنطينة 2007-2008، ص 258.

³- الهاشمي بوجعدار، مرجع سبق ذكره، ص 103.

إن لعملية الاقتراض الخارجي آثارا سلبية في كثير من النواحي الاقتصادية والاجتماعية نذكر أهمها فيمايلي:

2-1 الأثر على القدرة الذاتية للاستيراد:

حيث تعمل على امتصاص جزء كبير من حصيللة الصادرات واقتطاع جزء كبير منها ليوجه لخدمة الديون، فهناك علاقة متينة وقوية بين المستوى الوطني وحجم الواردات من مختلف السلع التي يستوردها بلد ما في لحظة معينة، كلما ارتفعت قيمة مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط + الفوائد) كلما انخفضت القيمة الباقية من حصيللة الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول وبالتالي تتخفف وتضعف القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الاستيراد¹.

2-2 الأثر على الادخار والاستثمار والتشغيل:

وتمثل هذا الأثر في المبالغ التي تدفعها الجزائر على شكل أقساط وفوائد لدائنها أصبحت تلتهم جزءا هاما، فهذه الأقساط والفوائد من حصيللة الصادرات من العملات الصعبة بلغت نسبة 75% التي تدفعها الجزائر كل سنة، إنما تمثل انتقاسا من الموارد المحلية المتاحة التي يمكن أن توجه إلى زيادة المدخرات، ومن ثم زيادة في معدلات الاستثمار والتشغيل، فتحت ضغوطات أعباء الاقتراض فقد انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة انكماشية كان عام 1990 و15% من نتائجها تراجع معدلات الاستثمار حيث بلغ 5,7% عام 1991 وهو ما انعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة².

2-3 الأثر على الاحتياطات الدولية للجزائر:

إن تقادم أعباء الديون الخارجية قد دفع الجزائر في ظل تواضع نمو حصيللة الصادرات من العملات الأجنبية، وضعت القدرة على توفير النقد الأجنبي عدة مرات إلى استخدام احتياطات الذهب والعملات الصعبة لتسديد جانب من خدمات ديونها، تلك الاحتياطات التي تعتبر برأينا بمثابة جهاز أمان يمكن للدولة اللجوء إليه عند الحاجة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، حتى لا تضطر إلى تخفيض سعر الصرف عملتها في كل مرة، أو لتعديل سياستها في صندوق النقد الدولي.

2-4 الأثر على مستويات المعيشة:

تعتمد الجزائر بصورة كبيرة على العالم الخارجي في سد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية وهو ما شكل أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية، لكن كان لتزايد أعباء المديونية الخارجية تأثيرا واضح على مستوى معيشة السكان وقد لجأت الجزائر تحت الضغوط الأزمة إلى الضغط على الواردات من السلع

¹ - نورالدين الحامد، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص68، 69.

² - الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها وآثارها، جامعة منتوري، مرجع سبق ذكره، ص105، 106.

الاستهلاكية والغذائية حيث سجلت انخفاض بلغ 29,4% عام 1990، كما اضطرت إلى الخضوع لبعض مطالب صندوق النقد الدولي، فقامت بإلغاء وتخفيض الدعم، مما أدى إلى انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة وانتشار الأمراض، حيث أصبحت الجزائر تصنف من ضمن المراتب الأولى من حيث نسبة الفقر في المجتمع¹.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة في تفعيل الموارد التمويلية:

في ظل ارتباط الاقتصاد في الجزائري بقطاع المحروقات مما يجعله أكثر عرضة للصدمات النفطية، فعلى السياسة العامة للدولة إعادة بناء استراتيجيات بإعطاء أولويات للقطاعات المنتجة، وخاصة ذات القدرة التنافسية المرتفعة، مما يساهم في التحول التدريجي للاقتصاد من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متجدد الموارد.

المطلب الأول: سبل تفعيل الموارد الداخلية:

إنّ تفعيل دور القطاعات الاقتصادية المنتجة أصبح ضرورة حتمية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة من أجل التنويع الاقتصادي والنهوض باقتصاديات جديدة تعمل على تفعيل التنمية بالجزائر، ووضع حلول لمواردها الداخلية، مما يستدعي التوجه إلى التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على البترول كمورد أول لاقتصادها.

1- التنويع الاقتصادي:

بصفة عامة، يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي أن على الدول الإنتاج، وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك تنويع صادرات خدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم، والسياحة (هذا يعني دخول السياح للحصول على خدمات السياحة المحلية)، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، أما بالنسبة للدول التي تعتمد على قطاع النفط، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير الاقتصاد غير نفطي².

1-1 تفعيل القطاع الصناعي:

تفعيل القطاع الصناعي عن طريق اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية هذا القطاع وتأصيله ليصبح قادر على المنافسة في الأسواق العالمية في ظل الإمكانيات المتوفرة من اليد العاملة والموارد الأولية إضافة إلى الغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع، مع ضرورة إجراء إصلاحات وإتباع سياسات اقتصادية فعالة، تمكن من

¹ - عزيز حليلة، جعفري فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر (2000-2016)، مذكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة أدرار، 2017-2018، ص 43، 44.

² - Paul, G Hare ; Institutions and Diversification of the Economies in Transition : Policy challenges , CENTRE For Economic , Reform AND TRS Formation school of Management and languages ; Heriot- Watt university Discussion paper4; July; 2008.

ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إلغاء تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وكذلك تشجيع المؤسسات المالية لتطوير منتجات بنكية جديدة لدعم الأنشطة الإنتاجية التي تعمل على تفعيل هذا القطاع.

1-2 تفعيل القطاع الزراعي:

من خلال تكوين الفلاحين والإطارات وتشجيع القطاع الخاص، واستخدام الوسائل الحديثة مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقار، وضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية، وتعاونيات القرض وتوسيع الأسواق لتمكين الفلاحين من تسويق الفائض مع الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق.

كما أن ضرورة تحديد أسلوب الفلاحة عن طريق بناء السدود مع توفير المتطلبات الضرورية لها تساهم في تفعيل الجانب الزراعي، بالإضافة إلى تحفيز الادخار من أجل خلق تراكم رأسمالي وزيادة الاستثمارات في الزراعة الموجهة لأغراض مستلزمات الإنتاج المادي¹.

1-3 تفعيل القطاع السياحي:

من خلال تفعيل دور القطاع الخاص (المحلي/الأجنبي) بتحسين المناخ الاستثماري وذلك عن طريق تطوير البنية التحتية، والعمل على تطبيق القوانين لحماية المناطق ضد الاستغلال العشوائي، وكذا تكثيف التشريع الضريبي في إطار التحفيز للمستثمرين، والعمل على إرساء الشفافية، ومحاربة الفساد، والبيروقراطية وإقامة شراكة بين القطاع العام والخاص، مع العمل على إحداث بنوك متخصصة للاستثمار السياحي وكذا تنمية وتأهيل الموارد البشرية للنهوض بالقطاع².

ولمواجهة تفشي هذه الظاهرة أوضح الوزير أن الحكومة باشرت جملة من التدابير، منها تخفيف الضغط الحياتي وتبسيط النظام الضريبي على المتعاملين؛ إضافة إلى إجراءات ردية تمثلت في ملاحقة المزورين والمتهربين؛ وذلك من خلال إلزامية التصريح بالحسابات إلى جانب سحب وإلغاء الامتيازات الجبائية عند اكتشاف الغش، وفرض غرامات مالية تصل إلى ثلاثة (03) ملايين سنتيم وعقوبة بالسجن التي قد تصل إلى سبع (07) سنوات.

وعليه نرى أن الرقابة الجبائية تعتبر أهم الإجراءات الوقائية والعقابية التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى الحفاظ على امتيازات الخزينة العمومية من خلال مكافحة التهرب الضريبي، أو على الأقل التخفيف من حدته،

¹ - عقون سارة، نوفل سمايلي، دور التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، الآفاق للدراسات الاقتصادية، 2021، مجلد2، العدد6، ص20.

² - صباحي نوال، السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الدول النفطية - حالة الجزائر - مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المتلقى الدولي2: حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

وكما تعتبر وسيلة للتأكد من صحة التصريحات التي يدلي بها المكلفين، وتسمح أيضا بإرساء مبدأ وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام القانون¹.

2- نشر الوعي الادخاري:

إن ثقافة الادخار تكاد تكون غائبة في مجتمعنا لعدم وجود خطة واضحة لدينا، بالإنفاق الشهري ولا يوجد توزيع معين لأوجه الصرف وأولوياته ولا يتم تحديد مقدار مصروفاتنا اليومية أو الأسبوعية اللازمة وذلك في حدود وإمكانات ما نتقاضاه من مرتب أو دخل شهري، فعندما يحل موعد الراتب في نهاية الشهر تقوم بصرفه يمينا ويسارا خلال أيام معدودة في ما يستحق وما لا يستحق وعندما نسأل أنفسنا أين ذهب الرتب؟ وكيف صرف! لا نعرف الحقيقة، ولتجنب مثل هذا الإشكال لابد من تعزيز الجهود للرفع من مستوى الادخار ونشر الوعي به، ومن أهم الوسائل في هذا المجال مايلي²:

- ✓ وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنمية قيم الادخار كضرورة تنموية.
- ✓ التوسع في صور الادخار التعاقدية، بتشجيع التامين على الحياة، وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المواطنين.
- ✓ زيادة عدد فروع البنوك خارج المدن لتشتمل المناطق الريفية، قصد الاقتراب أكثر من المدخر.
- ✓ تقديم خدمات مصرفية متطورة وسريعة، مواكبة العولمة بالدخول في الشبكة الادخارية للإنترنت، ربط فروع البنوك لتقديم خدمات أفضل تلبي طموحات الزبائن، وترسيخ مفهوم الأمان والاطمئنان عند الأفراد.
- ✓ استقبال العملاء بطريقة لائقة وحضارية، وذلك للقضاء على ما يعرف بظاهرة فقد العملاء نتيجة للتصرفات السلبية لموظفي الاستقبال والصرافين، وكذا تسهيل إجراءات فتح الحسابات.
- ✓ ربط حجم الإصدار النقدي بتطورات الناتج المحلي والإجمالي والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية بهدف كبح جماح التضخم واستقرار سعر الصرف.
- ✓ العمل على ترشيد الواردات، ونقصده به تغيير تركيبة الواردات لصالح السلع الوسيطة والرأسمالية التي تخدم الأغراض الإنتاجية على حساب السلع الاستهلاكية وعلى الأخص الكمالية.

¹ - لياس قلاب بيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص18.

² - خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص91.

- ✓ تنوع المؤسسات الادخارية لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار مثل صناديق التوفير والبنوك الادخارية والبنوك الإسلامية التي تلتزم في نظمها وطريقة عملها بأصول إسلامي، واستحداث أقسام خاصة لدى كل البنوك التجارية لتعامل وفق الأصول المصرفية الإسلامية.
- ✓ التسويق المصرفي عن طريق الترويج والدعاية والإعلان والتعريف بالبنك وأنواع الحسابات والمكاسب التي يمكن أن يجنيها الأفراد من فتح حسابات مختلفة (جارية... ادخار... استثمار).

3- الحد من التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي " ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة"¹.

واتخذت الإدارة الجبائية في الجزائر عدة إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي نجد أهمها في:²

- ✓ تكيف الإطار التنظيمي وذلك من خلال تحسين مردودية النظام الداخلي لمختلف المصالح الجبائية كإقامة مديرية الفرعية للرقابة الجبائية على المستوى المحلي، ومديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى المركزي، ناهيك عن عصرنة مصالح الإدارة الجبائية بإدخال هياكل تقنية حديثة.
- ✓ تكثيف الجهود الرقابية سعياً إلى زيادة الضغط على أعمال التهرب الضريبي عن طريق رقابة الموانئ، المطارات والمراكز الحدودية مع استخدام مراجعات معمقة في أملاك ومحاسبة المكلفين.
- ✓ تنسيق الجهود لمكافحة التهرب الضريبي، وهذا بالتعاون مع مختلف الجهات التي لها صلة بالمكلف، وتعميم البطاقة الرقمية الجبائية التي تسمح بمتابعة مختلف الأنشطة، مع إنشاء الفرق المختلطة للرقابة (ضرائب، جمارك وتجارة) وفقاً للمرسوم التنفيذي 98-290 المؤرخ في 27/07/1998.

✓ إنشاء بطاقات وقوائم للأسماء المتهمين من الضريبة وفقاً للتعليمات الوزارية رقم 97-127 المؤرخة في 26/07/1997، والتي توزع على كل الهيئات المشاركة في مكافحة التهرب الضريبي.

4- الحد من التبعية البترولية:

لا تزال الجزائر تعاني من تبعية مريعة للمحروقات باعتبارها ركيزة أساسية لمداخيلها وموازناتها المالية وأنشطتها الاقتصادية، إذ أن 95% من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة تأتي من المحروقات والتي تسهم بنحو 40% من إجمالي الناتج المحلي.

¹-lucienmehl ; Sciences et techniques fiscales . P- U – F ; Paris ; 1984 ; p23.

² ليليس قلاب بيج، مرجع سابق، ص 17.

هذه التبعية جعلت البلاد أمام خطر حقيقي يسبب التذبذب الكبير في أسعار النفط والتي تراجعت بشكل حاد خلال السنوات القليلة الماضية، فضلا عن زيادة معدلات الاستكشاف والإنتاج في مناطق متفرقة من العالم خاصة في مجال الغاز الطبيعي، والأخطر هو محدودية احتياطي الجزائر المؤكد من النفط والغاز، والذي يرجع أنه يكون بكميات تجارية في حدود 25 عاما وفق أغلب التقديرات.

يعتبر تأمين الطاقة بصفقتها حاجة إنسانية ومصدر للنشاط الاقتصادي فضلا عن كونها رافدا للاقتصاد الجزائري، أمرا حيويا تقتضيه حماية حقوق الأجيال القادمة، لكن الحكومات الجزائرية المتعاقبة لم تتمكن علا مدرسته عقود من استقلالها من أن تتخلص من التبعة لمداخل المحروقات واستمرت جميع المشاريع الحكومية والسياسات الاجتماعية قائمة على قطاع الطاقة بشكل سبه كلي.

تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل نفط يوميا من إنتاجها الكلي البالغ نحو 1,1 مليون برميل يوميا، وقد تراجع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تدريجيا في السنوات الأخيرة، فيما يرجع أساسا إلى تأخر إنجاز المشروعات وصعوبة اجتذاب شركاء الاستثمار، ومشكلات فنية فضلا عن البيروقراطية وأضعفت صدمة هبوط أسعار النفط في عام 2014 موازنة البلاد وأثرت سلبا على الميزان التجاري والاحتياطي من النقد الأجنبي، فقد الناتج المحلي في عام 2013 إلى 15,7% من هذا الإجمالي في 2016، وهبطت الاحتياطات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 108 مليار دولار في 2016 ومن المتوقع أن يهبط مع نهاية ديسمبر/ كانون أول 2020 إلى 5116 مليار دولار¹.

قادت هواجس الطاقة بفعل الخوف من القدرات التصديرية وتنامي الطلب المحلي، إلى فتح النقاش في السنوات الأخيرة حول ضرورة الانتقال الطاقوي أي البحث عن خيارات الطاقات المتجددة التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة والمعايير الدولية الجديدة للمتغيرات المناخية، حيث أن الجزائر أكدت في اتفاقية المناخ COP21 أنها ستخفض من انبعاثات غاز الدفيئة بين 7% و22% في حدود عام 2030.

أقرت الجزائر في عام 2011 البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية 2011-2030، ويهدف إلى توسيع استخدام الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء ثم عدل هذا البرنامج في عام 2015 لكنه أبقى على أهدافه العريضة.

وتعني عملية الانتقال الطاقوي الانتقال من نموذج وطني لإنتاج واستهلاك الطاقة إلى نموذج آخر وفقا لرؤية شاملة، ويمكننا تلخيص الأهداف الرئيسية لعملية الانتقال الطاقوي في الآتي:

- تنويع موارد الاقتصاد الكلي.

¹ - الجزيرة، الانتقال الطاقوي في الجزائر بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة، [https:// studies ; algazeera. net](https://studies.algazeera.net)

بتاريخ 2022/06/19، سا: 8:30.

- الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية.
- تنويع مصادر الطاقة وتقليل الارتباط بموارد الطاقة الأحفورية من النفط والغاز.
- حماية البيئة والمساهمة في الجهود الدولية للتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO₂.¹

المطلب الثاني: تفعيل الموارد الخارجية:

1-تحسين المناخ الاستثماري:

تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر قوة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها في معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بها تعد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك، ولتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر لابد من توفر مايلي:²

-تهيئة بيئة أعمال منفتحة، كفئة وفعالة.

-تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.

-الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.

-دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.

-تحسين البيئة التشريعية والقانونية.

-توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.

-حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.

-تحديث الأساليب الإدارية.

-تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل.

ومن أجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر، التزمت هذه الأخيرة بإنجاز برنامج استثماري يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري ويذكر مايلي:

¹- المرجع السابق.

²- بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 04، ص 130.

- تحسين التنمية البشرية وذلك بتحقيق 5000 منشئة تربية و 1500 منشئة قاعدية صحية، وتحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنشاء 25 سنة وتزويد الريف بالغاز والكهرباء.
- مواصلة تطور المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم فكرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر، تبدأ من الاستثمار المحلي، ولذلك تم تدعيم بمقدار 2 مليار دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير اقتصاد المعرفة، دعم البحث العلمي، التكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة.
- احترام قانون المالية التكميلي 2010 ومنح ضمانات قانونية معتبرة كإمكانيات اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دخول المفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذلك التكتلات كتكتل المغرب العربي، وكذلك الإقليمي والتكتل الأورو متوسطي.

2- محاربة الفساد الإداري:

لمعالجة مختلف العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يمكننا إعطاء تعريف بسيط للفساد الإداري حيث أنه " سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة الفساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونيا"¹، ومن هذا المنطلق يمكن تلخيص الحلول في النقاط التالية:²

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، وسن قوانين واضحة غير قابلة للتأويل.

- تفعيل الشبك الوحيد وتبسيط الإجراءات وسرعة إصدار تراخيص البناء والاستثمار.

- تفعيل قوانين المنافسة، ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.

- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخالي من البيروقراطية والرشوة ذ.

- رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج.

¹ - بلعوج بولعيد، مرجع سابق، ص 83.

² - بونقاب مختار، زاويد لزماري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية النفطية، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، تيسمسيلت، العدد 03، مارس 2018، 117.

-تغيير ذهنيات وممارسات القائمين على ملف الاستثمار، وإشراك المستثمرين في وضع وإعداد مختلف السياسات والقوانين المتعلقة بهذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة.

-إلغاء قاعدة 51/49 في قانون المالية والاستثمار وتطبيقها فقط في قطاعات استراتيجيه محددة.

3- تعبئة الإيرادات الضريبية:

اضطلع صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في دعم جهود البلدان من أجل تعبئة إيراداتها والتي يمكن أن تحصل عن طريق وضع طرائق يجري تطويعها من حيث القوة والتسلسل لظروف البلدان بشرط توفر الإرادة السياسية القوية، ومن أهمها نجد:

-إنشاء إدارات فعالة للإيرادات قادرة على الاستخدام الملائم للاقتصاد الضريبي من المنبع.

-إلغاء الإعفاءات التي تسقط من أجل هدف محدود النفع.

- تطبيق ضريبة القيمة المضافة ذات المستوى الحدي العالي نسبيا.

-إنشاء ضريبة دخل الشركات تستند إلى وعاء ضريبي عريض وبمعدلات تنافسية طبقا للمعايير الدولية.

-توسيع الوعاء الضريبي لضريبة الدخل الشخصي.

-تطبيق نظم بسيطة ولكنها منسقة لغرض الضرائب على الأعمال الأصغر حجما¹.

4-الحوكمة الرشيدة:

يرتبط مفهوم الحوكمة الرشيدة بشكل عام بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية وبالتالي فإن الحوكمة الرشيدة هي العملية التي تديرها المؤسسات العامة الشؤون العامة وتدير الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وإعمام حقوق الإنسان (الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية).

وفي عام 1996 أعلن صندوق النقد الدولي تعزيز الحكم الرشيد في جميع جوانبها بما في ذلك ضمان سيادة القانون وتحسين الكفاءة والمسائلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، والعناصر الأساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر الاقتصاديات، وتستخدم الحوكمة الرشيدة من قبل التنمية الوطنية والدولية¹.

¹- العياشي عجلان، النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام حالة الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الدولي " استراتيجيات الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، 16/15 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر، ص7.

وتعدّ الحوكمة الرشيدة مفتاحاً لتحقيق التنمية المستدامة ولها آثار إيجابية قوية على مقاييس الثقة الاجتماعية ورضى الحياة والسلام والشرعية السياسية، وتوضح الدراسات أيضاً أن الحوكمة الرشيدة تحسن من تقييمات الحياة إما بشكل مباشر لأن الأشخاص الأكثر سعادة يعيشون في ظل الحوكمة الرشيدة، أو بشكل غير مباشر لأن الحوكمة الرشيدة يمكن الأشخاص من تحقيق مستويات أعلى من أي شيء آخر مهم بشكل مباشر لرفاهيتهم، ويرتبط هذا بشكل خاص بالسيطرة على الفساد والذي ثبت أنه يؤثر على الرفاهية بشكل مباشر وغير مباشر.

ووفقاً لذلك فإن بعض المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة هي أيضاً مبادئ لمكافحة الفساد وتحدد مطبوعات الحوكمة الرشيدة والنظم السياسية التي هي (المشاركة فيما يتفق على سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، توافقية التوجه، العدالة والشمولية، الفعالية، والكفاءة، المساواة)، وعندما لا تلتزم الأنظمة السياسية بهذه المبادئ الثمانية فمن الممكن أن تكون مؤسساتها غير قادرة على تقديم الخدمات العامة وتلبية احتياجات الناس.²

¹-Anti-cottuptionModul 2 KeyIssues : wnat is good Gouvernance –UNODC date ,19-07-

2022,h:10:30 [http:// www.unodc.org](http://www.unodc.org)

²- المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا في هذا الفصل باستعراض أهم موارد التمويل في الجزائر وتشخيص واقعها داخليا وخارجيا، تبين لنا أنه رغم امتلاك الجزائر على موارد متعددة من أجل القيام بعملية التمويل لمختلف أنشطتها الاقتصادية، والتي تساهم بدورها في تحريك عجلة التنمية، إلا أن هذه الموارد لا تفي بالغرض المطلوب وذلك لعدم قدرتها على تسيير واستغلال هذه الموارد بالشكل المرغوب والصحيح ! ولعدم تبنيها سياسات واضحة وفعالة تساعد في السيطرة والتحكم على مختلف مواردها من أجل تحصيل أكبر قدر من العوائد المالية التي تدرها هذه الموارد، بالإضافة إلى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات اعتمادا شبه كلي في القيام بمختلف عملياتها التمويلية وعدم اهتمامها بالتنوع الاقتصادي وتفعيل باقي القطاعات ما يجعلها عرضة للكثير من الاختلالات، نتيجة التقلبات الحاصلة في أسعار البترول على ممر السنوات.

خاتمة

خاتمة:

حاولت الدراسة الكشف عن الدور الذي تلعبه الموارد التمويلية في تفعيل الاقتصاد؛ قصد بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية نظرا لارتباط التنمية ارتباطا وثيقا بدراسة الموارد التمويلية اللازمة لنجاحها؛ باعتبارها العصب الحيوي والعنصر الأساسي من عناصر عملية التمويل، التي بواسطتها يمكن تفعيل العناصر الأخرى غير أن النجاح الذي تسعى إليه جميع الدول المتقدمة كانت أم نامية؛ يتطلب موارد تمويلية كافية كما وكيفا، وما نلاحظه في الدول النامية عجز في مواردها التمويلية خاصة الذاتية منها، مما يؤدي إلى ضعف بنيتها الاقتصادية، باعتبارها المسؤول الأول في تمويل باقي القطاعات.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على عائدات الموارد النفطية في تمويل ونجاح اقتصادها، مما يتطلب منها تعبئة مواردها الأخرى وتفعيلها في باقي القطاعات نظرا لاعتمادها على قطاع وحيد، وهو قطاع المحروقات؛ مما ينمي المعارف المستقبلية للاقتصاد الوطني.

❖ نتائج الدراسة:

- ✓ تعتبر الموارد التمويلية من أهم المصادر الاقتصادية التي لها تأثير على النشاط الاقتصادي، من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل مختلف قطاعاتها.
- ✓ تتنوع آليات تعبئة الموارد التمويلية بين الموارد الداخلية () و الموارد الخارجية (تتمثل الموارد الداخلية لعملية التمويل في (المدخرات بمختلف أنواعها، التحصيل الضريبي، الإيرادات العامة للدولة)، أما الموارد الخارجية للتمويل فتمثلت في (الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة، القروض، والمساعدات الخارجية).
- ✓ تعاني آليات تعبئة الموارد التمويلية في الجزائر من عدة اختلالات وعقبات تحول دون الاستفادة من دورها في تمويل أهداف التنمية الاقتصادية المراد الوصول إليها.
- ✓ من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني اليوم، والتي ستزداد حدتها مستقبلا هي قضية تمويل الموارد لتكوين رأس مال من أجل الاستثمار سواء كان ادخارا أو استثمارا.
- ✓ إن أهمية قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يبرز ضعف التنوع الاقتصادي مما يجعله رهينة تقلبات أسعار النفط وارتباط مساره التنموي بمدى استقرار هذه الإيرادات
- ✓ هذا الأمر يستوجب على الجزائر تأمين اقتصادها من هذه الصدمات بتنمية وتفعيل مواردها التمويلية الأخرى، انطلاقا من اقتصاد مبني على التنوع الاقتصادي كالصناعة والسياحة والفلاحة قصد إحداث تغييرات في بيئة الأعمال.

❖ اختبار الفرضيات:

- ✓ نعم تلعب الموارد التمويلية دورا ايجابيا في عملية التمويل إذ تم استغلالها استغلالا أمثل وعقلاني نحو الاستثمارات المنتجة.
- ✓ للموارد التمويلية أهمية كبيرة في عملية تمويل التنمية وذلك نتيجة مساهمتها الكبيرة في بناء الاقتصاد
- ✓ بذلت الجزائر عدة جهود محاولتا تنويع آليات تعبئة الموارد التمويلية عبر مختلف السياسات التي اعتمدها في تفعيل مواردها التمويلية للقضاء على المشاكل التي تعرقل عملية التمويل.

❖ التوصيات:

- ✓ يستوجب على الجزائر تفعيل مصادر الدخل غير النفطية كضرورة حتمية من أجل التنمية وتفعيل الإيرادات العامة، بتوسيع تشكيلة إيرادات غير نفطية تعزيزا للقدرات التمويلية من خلال تنويع اقتصادها.
- ✓ محاربة التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية وتوجيهها لخدمة النمو الاقتصادي.
- ✓ تجنيد الموارد الداخلية كالمدخرات المحلية والعائلية وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة
- ✓ تنويع الاقتصاد الوطني بهدف التخلص من التبعية للمحروقات .
- ✓ إرساء مبادئ الحوكمة ضمن موازنتها العامة والإدارة الضريبية مع ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام، من أجل ضمان كفاءة الاقتصاد.
- ✓ تطبيق سياسة صارمة في محاربة الغش والتهرب الضريبي.
- ✓ السعي المستمر إلى تحسين بيئة الأعمال، قصد توفير بيئة استثمارية ملائمة من أجل زيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

❖ آفاق الدراسة:

لقد تناول هذا البحث تعبئة الموارد التمويلية وسبل تفعيلها في الجزائر، ومن خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن هناك جوانب مازالت بحاجة لدراسة معمقة، وذلك بسبب تشعب عناصر الموضوع، ومنه فهذا الموضوع بحاجة لدراسات وبحوث أخرى تغطي جوانب النقص فيه، وذلك من خلال الإشكاليات المقترحة وهي:

- ✓ دراسة أثر تعبئة الموارد التمويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- ✓ ما مدى مساهمة الموارد الداخلية في التنويع الاقتصادي.

✓ دور الاستثمارات الأجنبية في تفعيل القطاع الخاص بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

✓ المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب:

- 1- أحمد مصطفى، حسين سمير محمد السيد، الإقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1989.
- 2- أحمد مندور، أحمد رمضان، إقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، مصر، 1990.
- 3- احسان محمد الحسن، فاضل عباس الحسن، الموارد البشرية، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1982م.
- 4- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة ونشر، الجزائر.
- 5- حسين سيد أحمد أبو العينين، الموارد الإقتصادية، الطبعة 2، الإسكندرية، 1974.
- 6- حسين عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
- 7- حسين الهومندي، المؤسسات الإقتصادية، دار النهضة، لبنان، 1980.
- 8- حياة بن اسماعيل، تطور إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار إتراد للنشر، القاهرة، 2009.
- 9- دلال فاطمة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر خارج نظام المحروقات، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2008.
- 10- رمضان محمد المقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عيان، إقتصاديات الموارد والبيئة، كلية علوم التجارية، جامعة الإسكندرية، مصر 2003.
- 11- زعزوع عباس، دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، 2012، العدد القاني، المجلد الثالث عشر، القاهرة.
- 12- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 13- سعيد عبد العزيز عثمانى، شكري العشماوي، إقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 14- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، مكتبة الإشغاع للطباعة ونشر الإسكندرية، 1997.
- 15- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- 16- شوقي حسين، الموارد التمويلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

- 17- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 18- عازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية، دار رائد للنشر، الأردن، 2006.
- 19- عبد الغفار حنيفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.
- 20- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.
- 21- عدنان هشام السمراني، الإدارة المالية، دار الصفاء، عمان الأردن، 1997.
- 22- العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 23- غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان.
- 24- فاضل شعير الشمري، الموارد البشرية والموارد الإقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والإمارات دراسة مقارنة.
- 25- فليح حسين، التمويل الدولي، دار مجدطوي، عمان، 2004.
- 26- لجندي حسني، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- 27- مأمون عبد الناصر ومصطفى كافي ويوسف كافي، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2016.
- 28- محرز محمد عباس، إقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار صومة، الجزائر.
- 29- محمد آدم، ماهية الموارد الإقتصادية وأنواعها، العدد 50، تشرين الأول 2000.
- 30- محمد توفيق، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972.
- 31- محمد طاقة، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للمشر، عمان، الأردن، 2007.
- 32- محمود حسين وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.
- 33- مرابط بلال، سليمة ظبابيية، إشكالية التمويل الدولي وكفاءة الإذخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر.
- 34- نور الدين الحامد، آثار العولمة على إقتصاديات الدول النامية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

✓ الرسائل والأطروحات:

- 1- الجباري عمر محي الدين، التمويل الدولي، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، 2009.
- 2- جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر، باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (VAR) ؛ (1970-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 3- خلادي إيمان نور اليقين، دور الإخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- 4- بن الطاهر الحسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة قسنطينة 2007-2008.
- 5- عبد اللطيف مصطفى، لتمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الإستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 6- عزيز حليلة، جعفري فوزية، إشكالية المديونية الخارجية في الدول العربية حالة الجزائر (2000-2016)، مذكرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة أدرار، 2017-2018.
- 7- عصام دقيش، بوردرودة محمد، تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة مابعد البترول، دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، سنة 2019-2020.
- 8- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر 1970-2004، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007.
- 9- غرازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية، الجزائرية دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- 10- فاضل شعير الشمري، الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة مصر والإمارات-دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة النهدين، مصر، 2012-2013.
- 11- قدوري نورالدين، الإصلاحات الفرنسية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010.
- 12- كبير المولود، الإذخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1970-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

13- لياس قلاب بيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

✓ المجالات:

- 1- بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد04.
- 2- بونقاب مختار، زواويد لزماري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية النفطية، مجلة شعاع الدراسات الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، تيسمسيلت، العدد03، مارس2018.
- 3- دحو محمد، أثر الإدخار المحلي على النمو الاقتصادي، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، جوان 2019، العدد4، المجلد8، جامعة أدرار.
- 4- روضة جديدي، عثمانى حياة، أثر القروض الخارجية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة (1990-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الجزائر الوادي، المجلد5، العدد2، 2020.
- 5- عقون سارة، نوفل سمايلي، دور التنوع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، الآفاق للدراسات الاقتصادية، 2021، مجلد2، العدد6.
- 6- بن علال بلقاسم، بكريتي لخضر، بركات مراد، أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الإقتصادية على النمو الإقتصادي للدول المتوسطة الدخل، مجلة الابتكار والتسويق، جوان 2021، العدد1، المجلد8، جامعة الجزائر.
- 7- عمار عبد الهادي شلال، التمويل الدولي والعمليات الإفتراضية للصندوق العربي لإنماء الإقتصادي والإجتماعي للفترة (1974-2009)، العدد7، جامعة الأتبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، 2011.
- 8- فنديس أحمد، ضمانات المكلف بالضريبة الخاضعة للتدقيق الضريبي، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، عدد35، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، 2013.
- 9- مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، جوان 2001، المجلد38، العدد رقم2.
- 10- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر أسبابها وآثارها، جامعة منثوري قسنطينة الجزائر، العدد12، مجلد رقم2، 1999.

11- يوسف مسعداوي، تسير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد3، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

✓ الملتقيات:

1- صباحي نوال، السياحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الدول النفطية -حالة الجزائر- مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي2: حول متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

2- العياشي عجلان، النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة وتحقيق العمل المستدام حالة الجزائر، مداخلة ضمن المنتدى الدولي " استراتيجيات الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، 16/15 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، الجزائر.

✓ المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Anti-cottuption Modul 2 KeyIssues : wnat is good Gouvernance –UNODC date ,19-07-2022,h:10:30 [http:// www.unodc.org](http://www.unodc.org)
- 2-christian Rmain, 24 mots cles de l'économie et de la gestion, France, édition maxi, live, 2004.
- 3-henri gazal et pierre vajda ,les pieges de l'épargne ; edition du seuil paris ;1999.
- 4-lucien mehl ; Sciences et techniques fiscales . P- U – F ; Paris ; 1984 ; p23.
- 5-Paul ,G Hare ;Instutions and Diversification of the Economies in Transition : Policy challenges , CENTRE For Economic , REFORM ANDTRS FORMATION school of Management and languages ; Heriot- Watt university Discussion paper4;July;2008.

✓ المواقع الإلكترونية:

- 1- الجزيرة، الانتقال الطاقوي في الجزائر بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة، [https:// studies](https://studies.algazeera.net) ; بتاريخ 2022/06/19، سا: 8:30.

